

**محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
لمساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس)
شركة مساهمة مصرية
المنعقد يوم الخميس الموافق ١٠ يوليو ٢٠٢٥**

بالإشارة الى البيان الصادر من السيد / رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية بخصوص وضع أنظمة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وأعداد نظام للتصويت عن بعد من قبل المساهمين الذي يحق لهم المشاركة والتصويت في الجمعية العامة وإلى قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨ بشأن الاعتراف بحضور الجمعيات العمومية للشركات بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ويعتبر حضوراً فعلياً وتسري عليه أحكامه و قامت الشركة بالتعاقد مع شركة EGID وهي شركة تابعة للبورصة المصرية على استخدام برنامج E-magles المصمم خصيصاً لإجراء عمليات التصويت عن بعد لاجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة وتم من خلال هذا البرنامج:

- تسجيل بيانات المساهمين وإعطاء كل مساهم كود دخول خاص به بعد إرساله للمستندات الدالة على مساهمته في الشركة.
- تمكين المساهم من استخدام هذا الكود الخاص للدخول على البرنامج والاطلاع على كافة الأوراق الخاصة ببنود جدول أعمال الجمعية ثم التصويت على كل بند بالموافقة أو عدم الموافقة.
- تجميع نسب الحضور والتصويت في نهاية الوقت المخصص للتصويت وهو الساعة الرابعة مساء يوم انعقاد الجمعية في ١٠ يوليو ٢٠٢٥.

وقد تم إخطار مساهمي الشركة بموجب إخطار بالنشر في جريدتي (العالم اليوم والبورصة) على النحو التالي:

- ١- إخطار أول بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١١
- ٢- إخطار ثان يوم ٢٠٢٥/٦/٢٩

وقد قام رئيس الاجتماع بتكليف من مجلس الإدارة باجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢ بدعوة كل من السادة مساهمي الشركة والسادة/ مراقبي الحسابات والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية، وتنفيذاً لأحكام مواد النظام الأساسي وأحكام القانون فقد اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة في تمام الساعة ٠٣:٠٠ الثالثة من عصر يوم الخميس الموافق ١٠ يوليو ٢٠٢٥ بوسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة سالفة الذكر، وذلك للتصويت على جدول الأعمال الآتي:

١. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
٢. المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
٣. اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وقوائم الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
٤. اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
٥. إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١.
٦. اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرائها خلال العام المنتهى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١.
٧. تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٥.
٨. تجديد تعيين السيد مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.
٩. اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المنتهى ٢٠٢٤/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالي ٢٠٢٥ فيما يزيد عن ألف جنيه.

المدير التنفيذي
محمد عبد الله
وكيل
مجلس الإدارة
مجلس الإدارة
مجلس الإدارة

EGYtrans

محمد دارا
KPMG
مجلس الإدارة
مجلس الإدارة
مجلس الإدارة

١. الأستاذ/ ماجد شوقي سوريال	رئيس مجلس الإدارة - حضور إلكتروني بالأصالة.
٢. المهندسة / عبير وائل صديق لهيطه	العضو المنتدب - حضور إلكتروني بالأصالة.
٣. الأستاذ/ سامر عبد الفتاح الوزيري	عضو مجلس الإدارة - حضور إلكتروني بالأصالة.
٤. الدكتور / محمد حسن يوسف	عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور إلكتروني بالأصالة.
٥. الأستاذة/ علا عبد الوهاب محجوب	عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور إلكتروني بالأصالة.
٦. القبطان/ نهاد أبو الفضل سليمان	عضو مجلس الإدارة - حضور إلكتروني بالأصالة.
٧. المهندس/ علي عبد الله على	رئيس مجلس الإدارة - حضور إلكتروني بالأصالة.
٨. الأستاذة/ نعمت جمال الدين العطيفي	عضو مجلس الإدارة - حضور إلكتروني بالأصالة.
٩. الأستاذ/ أشرف مجدي محمد	عضو مجلس الإدارة ممثل بنك الاستثمار القومي - حضور إلكتروني بالأصالة.

- دكتورة/ هبه وائل لهيطه - من مساهمي الشركة - حضور إلكتروني بالأصالة
- دكتورة/ أماني وائل لهيطه - من مساهمي الشركة - حضور إلكتروني بالأصالة

- الأستاذ المحاسب/ أشرف عادل الغندور (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة) - حضور إلكتروني بالأصالة.
- الأستاذ المحاسب/ عبد القادر محمد حامد (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة) - حضور إلكتروني بالأصالة.
- الأستاذة المحاسبة/ ولاء فوزي محمد شريف (مراجع أول) - حضور بالأصالة.
- الأستاذ المحاسب/ محمد أحمد مصطفى - (مراجع أول) - حضور بالأصالة.

كما حضر أيضا الاجتماع بالأصالة ممثلي بنك الاستثمار القومي بناء على خطاب الترشيح الوارد لإدارة الشركة من بنك الاستثمار القومي بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٥ وهما:

- الأستاذ/ حازم محمود محمد - مدير إدارة المساهمات بالبنك.
- الأستاذة/ صباح حمدي عبد المنعم - الباحثة بإدارة المساهمات بالبنك.

لم يحضر الاجتماع مندوب الهيئة العامة للدقاية المالية ومندوب الهيئة العامة للاستثمار.

تولى رئاسة الاجتماع الأستاذ/ ماجد شوقي سوريال رئيس مجلس الإدارة، ثم عرض سيادته على السادة أعضاء الجمعية العامة ترشيح السيدة / رانيا فاروق بسطويس للقيام بأمانة سر الاجتماع وكل من:

١. السيدة / نهلة لطفي.

۲. السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

فارزي أصوات وقد أقرت الجمعية العامة هذا الترشيح بالإجماع.

2

EGYtrans

KPMG حازم حسين

مستشارون قانونيون ومستشارون

وقد قام مراقب الحسابات بالتأكد من صحة إجراءات توجيه الدعوة وأعلن صحتها كما قام بالاشتراك مع فارزا الأصوات بمراجعة حضور المساهمين للجمعية العامة عن طريق وسائل الاتصال التي وضعتها الشركة وتبين أن عدد الأصوات الممثلة في الاجتماع كانت كما يلي:

** عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	١٥٦٠٦٢٥٠٠ سهم
** عدد الأسهم الحاضرة بالأصالة	٥٨,٨٧٠,٨٩٠ سهم
** غائبون عن الحضور	٩٧,١٩١,٦١٠ سهم
** الإجمالي	١٥٦٠٦٢٥٠٠ سهم
** نسبة الحضور إلى عدد الأسهم المصدرة والمكتتب فيها	٣٧,٧٢ %

وعليه فقد أعلن مراقب الحسابات صحة وقانونية الاجتماع لأنه الاجتماع الثاني وبالتالي يعتبر صحيحا أيًا كان عدد الأسهم الممثلة فيه. وقد وقع على السجل كل من فارزي الأصوات ومراقبي الحسابات وأمين السر ورئيس الاجتماع، بما يفيد نتيجة حصر الأسهم لصحة وسلامة انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية تنفيذًا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والنظام الأساسي للشركة.

وبعد فرز الأصوات والتأكد من صحة وسلامة انعقاد الجمعية العامة العادية، بدأ الأستاذ/ ماجد شوقي سوريال رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع بمناقشة جدول الأعمال وفقا لترتيب الدعوة كما يلي:

البند الأول: المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

قامت السيدة المهندسة / عبير لهيطة العضو المنتدب بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

البند الثاني: المصادقة على تقرير مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والمصادقة على تقرير الحوكمة بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

أفاد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الاجتماع بأن تقرير مراقبي الحسابات وتقرير الحوكمة المذكور معروض على السادة الحضور ضمن أوراق اجتماع الجمعية العامة للاطلاع.

١- طلب السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الاجتماع من الأستاذ المحاسب / أشرف الغندور (وكيل الوزارة - نائب أول مدير الإدارة) بالجهاز المركزي للمحاسبات بعرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وقد بدأ سيادته كلامه كما يلي:

السيد رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الإدارة
السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قبل تلاوة تقريرنا عن القوائم المالية للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) نود الإحاطة بما يلي:

- ورد للإدارة إخطارات انعقاد الجمعية العامة للشركة وذلك بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٢٣ غير مرفق بها ملفات الدعوة (المستندات المطلوبة إرفاقها بالإخطار) حيث وردت متأخرا بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٨ وهو ما يشير إلى عدم التزام الشركة بالمواد (٢٠٣) و(٢٠٤) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- لم تقم الشركة بالرد على تقارير الإدارة عن أعمال الفحص المستندي للعام المالي ٢٠٢٤ الصادر برقم ٥ بتاريخ ٢١/١/٢٠٢٥ وكذلك تقرير الإدارة التفصيلي عن القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بالمخالفة لما تقضي به المواد ١١ و ٧ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته. كما أرسلت الشركة ردها على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وذلك بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩ قبل موعد انعقاد الجلسة الأولى للجمعية العامة للشركة بساعتين الأمر الذي لم يمكننا من الاطلاع عليه ودراسته ما ورد به والتعقيب عليه إلا أنه سيتم اتخاذ اللازم بشأنه بعد انعقاد الجمعية العامة للشركة وموافاة الشركة بالتعقيب عليه.

المحاسب أشرف الغندور
وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة
مراقب الحسابات

EGYtrans

محمد إبراهيم
KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

- وأشرف بأن أعرض على سيادتكم موجز لأهم الملاحظات التي وردت بتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة والمجموعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة عن العام المالي المنتهى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ على أن يدرج التقرير كاملاً ورد الشركة كاملاً بمحضر الجمعية.
- لم توافقنا الشركة بالعديد من البيانات التي وردت بالمادة (٢٢٠) و (٢٢١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالإضافة للعديد من البيانات المالية والتي وردت تفصيلاً بالمرفق رقم (١) بالتقرير التفصيلي الخاص بفحص القوائم المالية للشركة كما لم نحصل على إقرارات الإدارات المختلفة وفقاً بمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم ٥٨٠.
- رد الشركة في هذا الشأن أفاد بأنه تم الاجتماع مع فريق العمل خلال شهر مارس وتم إمدادهم بجميع طلباتهم الواردة في خطاب رقم ٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢ ولكن ما تم فعلياً هو قيام الجهاز المركزي بجمع بعض البيانات والمستندات المالية.
- لم يتم موافقتنا بتقريرتي الدراسة العادلة لأسهم كل من الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) والشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالى البحار (نوسكو) والتي على ضوءها تم تحديد سعر مبادلة الأسهم وقد سبق للجهاز التحفظ على هذا الأمر أثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية المؤرخ في ٢٠٢٢/٧/٩ والتي تناولت أمر الاستحواذ ومبادلة الأسهم. كما نود الإشارة إلى عدم تضمين الإيضاح رقم (٣٧) لآخر المستجدات التي تمت في هذا الشأن حيث مضى على قرار الجمعية غير العادية سنتان.
- ورد بتقرير الإدارة المبلغ للشركة برقم ١٠٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٦ العديد من الملاحظات التي تستوجب إجراء التصويب اللازم ولم تستجب الشركة لتلك الملاحظات والتي من شأنها التأثير على الأرقام الواردة بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- قيام الشركة بصرف مصاريف انتقال بمبلغ ٣٣٠٠٠ (ثلاثة وثلاثون ألف جنيه) لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة نظير حضورهم جلسات مجلس الإدارة وقد تبين صرف هذا المبلغ للعديد من الأعضاء رغم عدم حضورهم فعلياً لمقر انعقاد الجلسات وحضورهم عن بعد من خلال وسائل التواصل الإلكتروني ومنها عدد ٥ أعضاء بجلسته رقم ٧ وعدد ٤ أعضاء بجلسته رقم ٨ وعدد ٤ أعضاء بجلسته رقم ٩ وهو ما يعد مخالفاً للتفسير الذي انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع رقم ٥٦٧ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤ من تقرير هذه المصروفات في الأصل تعويضاً عما تكبده من نفقات في سبيل انتقاله لتأدية عمله. وقد انتهت الملاحظة بضرورة حصر كافة ما تم صرفه كمصاريف انتقال بدون حضور فعلي واسترداد ما تم صرفه حيث يعد إثراء بدون وجه حق .
- شكر ا. / ماجد شوقي رئيس مجلس الإدارة السادة الجهاز المركزي للمحاسبات وأفاد بأن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات كبير وقامت الإدارة بالرد عليه، ولكن يبدو أن هناك بعض الردود لم تكن كافية للجهاز ومنظرين تعقيب الجهاز على ردود الشركة وسوف تعمل مع إدارة الشركة لتوفير كافة الردود الممكنة وتوفير كافة البيانات المطلوبة
- عقب ا. / أشرف الغندور بأن الوضع هذا العام مختلف عن الأعوام الماضية وبالتالي فإن تقرير الجهاز المركزي صدر بهذا الشكل الكبير وجزء كبير من ملاحظات الجهاز كان المفروض أن تقوم إدارة الشركة بعمل إجراء تصوبيي لها ولكن نهج الشركة هذا العام كان على غير المتبع من قبل وكان ذلك له أثر غير جيد لأنه كان من المفترض عمل بعض التصويبات لإظهار صحة القوائم ولكن ذلك لم يتم ولم يتم الرد على التقرير التفصيلي وبالتالي تم إصدار تقريرنا النهائي بهذا الشكل والجهاز المركزي للمحاسبات غير راضي عن الردود الواردة من الشركة وسوف يتم التعقيب على كافة الردود.
- أفاد. / ماجد شوقي رئيس مجلس الإدارة بأننا كإدارة شركة ملتزمين بالرد على كافة الملاحظات الواردة من الجهاز المركزي للمحاسبات ومحاولة تصويب ما يمكن تصويبه إن كان هناك خطأ وسوف يتم العمل مع الإدارة المالية في هذا الشأن.
- علق ا. / أحمد صقر رئيس القطاع المالي بالشركة بأنه بالفعل إن تقرير الجهاز للعام الماضي كان يشمل عدد أقل من الملاحظات وبالفعل كان هناك تعاون أكثر العام الماضي عن هذا العام وهذا العام لم يتم عمل مناقشات للملاحظات قبل انعقاد الجمعية وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات صدر في ٢٠٢٥/٦/١٤ أي بعد صدور القوائم المالية للشركة وبالتالي تعذر الأخذ في عين الاعتبار أي ملحوظة تتطلب تعديل بالقوائم ولكن العام الماضي كان هناك مناقشات لملاحظات الجهاز قبل موعد الجمعية بوقت كافٍ وبالتالي سمح لنا الوقت إجراء بعض القيود المطلوبة بالقوائم وبالتالي سوف يتم تدارك ذلك بإذن الله.
- أفادت م. / عيبر لهيطة العضو المنتدب أن هذا العام كان هناك تأخير من الشركة في إصدار القوائم المالية وبالتالي كان ذلك له تأثير في الإجراءات التي تمت وسوف يتم تدارك ذلك مع السادة الجهاز المركزي للمحاسبات.
- طلب ا. / حازم محمود محمد - مدير إدارة المساهمات ببنك الاستثمار القومي وممثل بنك الاستثمار القومي بالجمعية أن يتم التواصل بين إدارة الشركة والسادة الجهاز المركزي للمحاسبات فيما يخص ردود الشركة على ملاحظات الجهاز ومناقشة إمكانية عمل المعالجات اللازمة المطلوبة.

Handwritten signature and stamp.

EGYtrans شاتون

محمد ابراهيم محمد
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

- أفادت م./ عبير لبيبته العضو المنتدب أن هناك العديد من النقاط والملاحظات المذكورة بتقرير الجهاز المركزي كان رد الشركة بأنها قد تداركناها بالفعل أو في سبيلنا لتداركها خلال عام ٢٠٢٥.
- علق ا./ سامر الوزيري رئيس لجنة المراجعة والحوكمة والمخاطر بأن التعديلات المطلوبة على القوائم المالية لن تؤثر في نتائج الأعمال لانخفاض أهميتها النسبية.
- عقب ا./ أشرف الغندور بأن ذلك غير صحيح لأن التقرير به العديد من الملاحظات تشمل أرقام لها أهمية نسبية وتؤثر في القوائم المالية.
- أضاف ا./ حازم محمود محمد - مدير إدارة المساهمات ببنك الاستثمار القومي وممثل بنك الاستثمار القومي بالجمعية بأن هناك نمو ملحوظ في أداء الشركة خلال عام ٢٠٢٤ وهو أداء استثنائي فهناك نمو في كافة قطاعات الشركة التشغيلية فمثلا هناك نمو ٢١٧% في قطاع النقل البري و ١٧٣% في اللوجستيات و ٤٧٦% نمو في نشاط التخزين فيما عدا تأثر أداء المنطقة الحرة بسبب القرارات الحكومية التي صدرت مؤخرا بوقف نشاط سيارات المعاقين وبالتالي هناك أداء واضح لمجلس إدارة الشركة والعاملين فيها في ضوء حجم الأعمال الكبير للشركة وتوسعها خارجيا في المملكة العربية السعودية وبالتالي نطلب من الإدارة المالية بالشركة التواصل والتنسيق والاجتماع مع السادة الجهاز المركزي للمحاسبات ومناقشة الملاحظات الواردة وإمكانية تعديل الردود والمعالجات قبل إصدار الجهاز للتعقيب المذكور على أن يتم عرض تعقيب الجهاز المركزي للمحاسبات على السادة بنك الاستثمار القومي.
- اختتم ا./ ماجد شوقي رئيس مجلس الإدارة الحديث في هذا الشأن بتكليف ا./ أحمد صفر رئيس القطاع المالي بالتواصل مع السادة الجهاز المركزي للمحاسبات خلال الأسبوع المقبل لعمل زيارة خاصة للجهاز والاجتماع ومعالجة كافة الملاحظات المذكورة وأفاد سيادته بأن كافة تقارير مراقبي الحسابات وملاحظات الجهاز وردود الشركة عليها بالإضافة على التعقيب المذكور يتم نشرها على الموقع المعلوماتي للبورصة المصرية، ولكن سوف يتم إرسال نسخ منها للسادة بنك الاستثمار القومي.

تقرير

مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" في ٢٠٢٤/١٢/٢١

السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس":

تقرير عن القوائم المالية المستقلة:

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ " والمتمثلة في الميزانية المستقلة في ٢٠٢٤/١٢/٢١ بإجمالي أصول نحو ٧٤٢,٤٨٤ مليون جنيه وقائمة الدخل المستقلة بصافي ربح " بعد الضريبة بنحو ٢٠٤,٧٢٣ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن أعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقا لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بأعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض التي قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة ونعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ:

- ١- لم توافينا الشركة بالعديد من البيانات وفقا لمتطلبات المواد (٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١) وبعض البيانات الأخرى والتي تم طلبها بخطابنا رقم ٣١ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٤، وهو ما يعد مخالفا لما تقضى به المادة رقم (٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ وكذا بالمخالفة للمادة رقم (١١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات كذا لم توافينا الشركة بإقرارات الإدارة وفقا لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠). يتعين سرعة موافاتنا بتلك البيانات التزاما لما تقضى به المادة (٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.
- ٢- اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة المختلفة والمنطقة الحرة على موازين المراجعة التي أعدتها الشركة لهذا الغرض ولم توافينا الشركة بالقوائم المالية للمنطقة الحرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- ٣- عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة مراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدر لها حيث تضمنت أصول مهلكة دفترية ومازالت تعمل بلغت جملتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٠٧,٥٢٦ مليون جنيه. يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء التسويات على ضوء ذلك.
- ٤- عدم قيام الشركة بإجراء الجرد الفعلي لبعض السيارات بفرع بورسعيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (عدد ٤٢ سيارة - ٢١ نصف مقطورة - ٧ رأس جرار) لعدم توجدها خلال فترة الجرد الأمر الذى تعذر معه التحقق من وجود تلك السيارات بالشركة. تعين اتخاذ اللازم نحو إجراء الجرد لتلك الأصول للتحقق من وجودها ومن حالتها الفنية.
- ٥- تضمنت مشروعات تحت التنفيذ لرصيد بنحو ٦,٧٤٢ مليون جنيه المعادل لنحو ٣٧٣ ألف دولار قيمة تراخيص خاصة باستخدام برنامج أودو لمدة ٥ سنوات اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/١٢/٣١ حيث لوحظ مضى عامان عليه ولم يتم استخدام البرنامج ومن ثم لم يتم تغطية تلك القيمة بحساب الأصول واحتساب اضمحلال أو استهلاك لها بالمخالفة لما تقضى به الفقرات رقم (٣٦)، (٨٩)، (٩٤)، (١١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) - الأصول الغير ملموسة، وكذا الفقرة رقم (٥٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها. يتعين الالتزام بأحكام المعايير المشار إليها وإجراء ما يلزم من تصويب بحساب استهلاك لقيمتها عن تلك الفترة.
- ٦- بلغ رصيد حسابات العملاء في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٣٣,١٦٢ مليون جنيه مكون عنها خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٢,٨٢٥ مليون جنيه وقد تبين من الاطلاع على دراسة الخسائر الائتمانية المعدة عن أرصدة العملاء في ذات التاريخ وبيان أرصدة المديونيات ومعدل أعمارها و دراسة الديون المشكوك في تحصيلها بمحضر لجنة المخصصات رقم (١) لعام ٢٠٢٥ استخدام الشركة لنسب اضمحلال لم تقف على كيفية تحديدها فضلا عن عدم ملائمتها لأعمار الديون حيث تم تحديد نسبة ١٠٠ % للديون التي تفوق أعمارها ٣٦٠ بينما تم تحديد ٢٥% فقط للديون التي تتراوح أعمارها بين ١٢١ و ١٨٠ يوم. كما لم تراعى دراسة الديون المشكوك في تحصيلها وجود مديونيات طرف عملاء ممتنعين عن سدادها لاعتراضهم عليها بلغ حمله ما أمكن خصره منها نحو ٦,٧٤٧ مليون جنيه نذكر منها:
نحو ١,٢٩٢ مليون جنيه قيمة مديونية طرف العميل / Itamco.
نحو ١,٢٢٥ مليون جنيه قيمة مديونية طرف العميل / petroleum marine .
والأمر في ضوء ما سبق يشير إلى عدم دقة المبلغ المقدّر للخسائر المتوقعة لأرصدة العملاء وعدم كفايته. يتعين حصر كافة المديونيات المعترض عليها من العملاء وبحثها والوقوف على صحتها والإفادة بشأنها مع ضرورة إعادة النظر في دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء في ضوء ما سبق وإجراء التصويب اللازم.
- ٧- ظهر رصيد حساب العميل / overseas gas co في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مدينا بمبلغ ٤٤٧١٠٠ جنيها ٢٩٩٣ دولار أمريكي في حين ورد رد من العميل على المصادقة المرسله له يفيد عدم صحة رصيده طرف الشركة والتي بلغت من واقع دفاتر العميل في ذات التاريخ ٣٣٥٠٥١ جنيه مصري و ١٢٨٢ دولار أمريكي.
- ٨- بمتابعة تحصيل أرصدة مديونيات العديد من العملاء في الفترة اللاحقة لتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ لوحظ عدم قيام الشركة بجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء والموردين ٢٠٢٤/١٢/٣١ وإرسال الشركة المصادقات بمعرفتها وبتوقيت متأخر للعملاء في ٢٠٢٥/٢/١٣ خاصة في ظل استمرار وجود مديونيات لم يتم تحصيلها يرجع تاريخ بعضها لشهر يناير ٢٠٢٤ ومن أمثلة تلك المديونيات:

٤٦٩٢٩٧ جنيه لدى العميل Ideal standard International Egypt.

٩٢٩٦٠ دولار أمريكي لدى العميل International co for ac and electric appliance.

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأى المتحفظ:

- ١- لم توافينا الشركة بالعديد من البيانات وفقاً لمتطلبات المواد (٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١) وبعض البيانات الأخرى والتي تم طلبها بخطابنا رقم ٢١ بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٤، وهو ما يعد مخالفاً لما تقتضيه المادة رقم (٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ وكذا بالمخالفة للمادة رقم (١١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات كذا لم توافينا الشركة بإقرارات الإدارة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠). يتعين سرعة موافاتنا بتلك البيانات التزاماً لما تقتضيه المادة (٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.
- ٢- اعتمدنا في مراجعتنا لغروع الشركة المختلفة والمنطقة الحرة على موازين المراجعة التي أعدتها الشركة لهذا الغرض ولم توافينا الشركة بالقوائم المالية للمنطقة الحرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١.
- ٣- عدم التزام الشركة بما تقتضيه الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة مراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدر لها حيث تضمنت أصول مهلكة دفترية ومازالت تعمل بلغت جملتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٠٧,٥٣٦ مليون جنيه. يتعين الالتزام بما تقتضيه الفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء التسويات على ضوء ذلك.
- ٤- عدم قيام الشركة بإجراء الجرد الفعلي لبعض السيارات بفرع بورسعيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (عدد ٤٢ سيارة - ٢١ نصف مقطورة - ٧ رأس جرار) لعدم توجدها خلال فترة الجرد الأمر الذي تعذر معه التحقق من وجود تلك السيارات بالشركة. تعين اتخاذ اللازم نحو إجراء الجرد لتلك الأصول للتحقق من وجودها ومن حالتها الفنية.
- ٥- تضمنت مشروعات تحت التنفيذ لرصيد بنحو ٦,٧٤٢ مليون جنيه المعادل لنحو ٣٧٣ ألف دولار قيمة تراخيص خاصة باستخدام برنامج أودو لمدة ٥ سنوات اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/١٢ حيث لوحظ مضى عامان عليه ولم يتم استخدام البرنامج ومن ثم لم يتم تغطية تلك القيمة بحساب الأصول واحتساب اضمحلال أو استهلاك لها بالمخالفة لما تقتضيه الفقرات رقم (٣٦)، (٨٩)، (٩٤)، (١١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) - الأصول الغير ملموسة، وكذا الفقرة رقم (٥٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها. يتعين الالتزام بأحكام المعايير المشار إليها وإجراء ما يلزم من تصويب بحساب استهلاك لقيمتها عن تلك الفترة.
- ٦- بلغ رصيد حسابات العملاء في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٣٣,١٦٢ مليون جنيه مكون عنها خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٢,٨٣٥ مليون جنيه وقد تبين من الاطلاع على دراسة الخسائر الائتمانية المعدة عن أرصدة العملاء في ذات التاريخ وبيان أرصدة المديونيات ومعدل أعمارها و دراسة الديون المشكوك في تحصيلها بمحضر لجنة المخصصات رقم (١) لعام ٢٠٢٥ استخدام الشركة لنسب اضمحلال لم تقف على كيفية تحديدها فضلاً عن عدم ملائمتها لأعمار الديون حيث تم تحديد نسبة ١٠٠ % للديون التي تفوق أعمارها ٣٦٠ بينما تم تحديد ٢٥% فقط للديون التي تتراوح أعمارها بين ١٢١ و ١٨٠ يوم. كما لم تراعى دراسة الديون المشكوك في تحصيلها وجود مديونيات طرف عملاء ممتنعين عن سدادها لاعتراضهم عليها بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٦,٧٤٧ مليون جنيه نذكر منها:
نحو ١,٣٩٢ مليون جنيه قيمة مديونية طرف العميل / Itamco.
نحو ١,٣٢٥ مليون جنيه قيمة مديونية طرف العميل petroleum marine .
والأمر في ضوء ما سبق يشير إلى عدم دقة المبلغ المقدّر للخسائر المتوقعة لأرصدة العملاء وعدم كفايته. يتعين حصر كافة المديونيات المعترض عليها من العملاء وبحثها والوقوف على صحتها والإفادة بشأنها مع ضرورة إعادة النظر في دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء في ضوء ما سبق وإجراء التصويب اللازم.
- ٧- ظهر رصيد حساب العميل / overseas gas co في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مديناً بمبلغ ٤٤٧١٠٠ جنيهاً و ٢٩٩٣ دولار أمريكي في حين ورد رد من العميل على المصادقة المرسله له بفيد عدم صحة رصيده طرف الشركة والتي بلغت من واقع دفاتر العميل في ذات التاريخ ٢٣٥٠٥١ جنيه مصري و ١٢٨٢ دولار أمريكي.
- ٨- بمتابعة تحصيل أرصدة مديونيات العديد من العملاء في الفترة اللاحقة لتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ لوحظ عدم قيام الشركة بإجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء والموردين ٢٠٢٤/١٢/٣١ وإرسال الشركة المصادقات بمعرفتها وبتوقيت متأخر للعملاء في ٢٠٢٥/٢/١٢ خاصة في ظل استمرار وجود مديونيات لم يتم تحصيلها يرجع تاريخ بعضها لشهر يناير ٢٠٢٤ ومن أمثلة تلك المديونيات:

٤٦٩٢٩٧ جنيه لدى العميل Ideal standard international Egypt.

٩٢٩٦٠ دولار أمريكي لدى العميل international co for ac and electric appliance.

٢٦٣١٠٨٠ جنيه و ١١٢٢٢ دولار أمريكي لدى العميل Itamco.

٧٠٧٢٨٦ جنيه و ٢٦٦٦٨ دولار لدى العميل ha construction.

الأمر الذي لم يمكننا من الوقوف على صحة تلك المديونيات.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع العملاء وغيرهم والوقوف على نتائج المطابقة وإجراء ما يلزم من تسويات بشأنها.

٩- بلغ رصيد مدينو عملاء الإيصالات الرسمية بحساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٢,٨٤٧ مليون جنيه قيمة ما تم سدادها للجهات الحكومية نيابة عن عملاء الشركة ولم يتم إجراء المصادقة بشأنها الأمر الذي لم يمكننا من التحقق من صحتها، في المقابل لوحظ وجود أرصدة دائنة تحت مسمى عملاء دفع مقدم بلغت جملتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٠,٢٧١ جنيه لم يتم تسويتها بالمديونيات الخاصة بالإيصالات الرسمية كما لوحظ تضمين الحساب أرصدة دائنة متوقفة بلغ جملة ما امكن حصره ٦٢٧ ألف جنيه.

يتعين إجراء المصادقة على أرصده عملاء إيصالات رسمية والعمل على تحصيلها وإجراء التسويات اللازمة بما يخصها من عملاء الدفع المقدم وبحث الأرصدة المتوقفة بحساب عملاء دفع مقدم.

١٠- لم نواف بالعديد من الشهادات المؤيدة للتأمينات لدى الغير بإجمالي نحو ٩٧٧ ألف جنيه من جملة رصيد تأمينات لدى الغير والتي تبلغ في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١,١٨٧ مليون جنيه. يتعين موافاتنا بالشهادات أو المصادقات المؤيدة لتلك التأمينات للوقوف على صحتها.

١١- بلغ رصيد مخصص التزامات ضريبية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٢,٦٢٩ مليون جنيه بزيادة عن رصيد العام السابق بنحو ٨,٢١٨ مليون جنيه تلاحظ بشأنه ما يلي:

لم تقم الشركة بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وذلك للوقوف على مدى كفايته من عدمه، ولم توافينا بنموذج (٩ حصر) حديث يؤيد ما للشركة من مبالغ طرف مصلحة الضرائب حيث ظهر رصيد مدين لدى مصلحة الضرائب في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (ض.ق.م) بنحو ٣,٢٦٤ مليون جنيه لم نقف على طبيعتها بخلاف رصيد آخر دائن بنحو ٣١,٦٢٥ مليون جنيه يمثل صافي المستحق للمصلحة بعد استقطاع رصيد الدفعات المقدمة التراكمي المسدد.

ورد للشركة نموذج (١٩) برقم ١٤٦٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ بربط ضريبة أرباح شركات مستحقة من ٢٠١٧-٢٠١٩ بإجمالي نحو ٦٩,٠١٣ مليون جنيه. مكون عنها مخصص بنحو ٣ مليون جنيه ولم نواف بما انتهى إليه بحث الطعن المقدم من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ عن هذا الربط.

تضمن المخصص نحو ١٤,٢٢٥ مليون جنيه لمقابلة النزاع الخاص بضريبة القيمة المضافة متمثلاً في الآتي:

نحو ٧,١٧٣ مليون جنيه للأعوام ٢٠١٩/٢٠١٦ يزيد عن المبلغ الواجب سداده بعد رفض الطعن المقدم عنها برقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ والبالغ نحو ٦,٣٩٧ مليون جنيه

نحو ٧,٠٥١ مليون جنيه للأعوام ٢٠٢٢/٢٠٢٠ يزيد عن مبلغ الربط وفقاً لنماذج (١٥) الواردة ٢٨٢٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٧ وتاريخ ٢٠٢٤/٨/٧ والبالغة نحو ٤,٦٥٨ مليون جنيه بعد استنزال المبالغ المسددة منها.

تم تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها خلال العام بنحو ٥ مليون جنيه بشكل تقديري دون وجود مطالبات أو منازعات ضريبية تؤيدها وبما لا يتفق مع الشروط الواردة بالفقرة (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨-المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة حيث كونت الشركة نحو ثلاثة مليون جنيه لمقابلة التزامات ضريبة الدخل للأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢ ونحو مليون جنيه لمقابلة الالتزامات ضريبة المرتبات لعام ٢٠٢٣ وكلاهما لم يتم فحصهم وهو ما يعد تكوين تلك المخصصات بمثابة احتياطات مستترة والأمر الذي لم تتمكن معه من الوقوف على مدى كفاية مخصص الالتزامات الضريبية من عدمه. يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وإجراء ما يلزم من تصويب على ضوء ذلك.

١٢- بلغ رصيد مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٥٥ ألف جنيه منها نحو ٨٠ ألف جنيه لمقابلة الدعوى المرفوعة من مصلحة الجمارك برقم ٦٩/٧٨٥ ق - تجاري إسكندرية ضد الشركة للمطالبة بنحو ٤٠٠ ألف جنيه رسوم تخزين، كما لوحظ عدم تضمين المخصص لأية مبالغ لمقابلة الدعوى العمالية ضد الشركة والواردة تفصيلاً ببيان القضايا المتداولة في ٢٠٢٤/١٢/٣١. يتعين إعادة النظر في قيمة مخصص القضايا والمنازعات في ضوء ما تقدم وإجراء التصويب اللازم.

١٣- تضمنت إيرادات النشاط -نقل برى بالخطأ مبلغ ٧٣٥ ألف جنيه نتيجة تكرار في إصدار الفاتورة رقم -1219-si-su 2024 بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ للعميلة رقم or-v-su-0447-2024 حيث سبق إدراجها بالفاتورة رقم 01080-2024-si-su

بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤ وقد تبين إلغاء الفاتورة المكررة خلال العام المالي ٢٠٢٥ بموجب إشعار رقم ni-su-00006-2025 بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤. يتعين إجراء التصويب اللازم.

١٤- لوحظ تخفيض إيرادات النشاط - تخليص جمركي بالخطأ بنحو ١,٧٠٠ مليون جنيه بموجب إشعار خصم رقم ni-su-00072-2024 بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ وذلك للعميل elmohandes Jotun / عن العملية رقم or-v-su-0260-2024 دون قيد المبلغ بمصروفات العملية حيث أن هذا المبلغ هو مبالغ مدفوعة مسبقا نيابة عن العميل كإيصالات رسمية (غرامات تأخير) واعتبر على سدادها لتأخر الشركة في إجراءات التخليص الجمركي لمدة ٤٩ يوم مما نتج عنه تحمل الشحنة بغرامات تأخير ٤٧١٥ لليوم الواحد. ولم يتبين لنا قيام الشركة بإجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن لتحديد المتسبب عن التأخير ومن ثم تحمل تلك الغرامات. يتعين إجراء التصويب اللازم مع ضرورة تحقيق الأمر بشأن تحمل الشركة لتلك الغرامات نيابة عن العميل.

١٥- تضمن حساب تكلفة النشاط - نقل برى بالخطأ نحو ١,٠٨٤ مليون جنيه (المعادل لـ ٣١٩٣٠ دولار) قيمة الإشعار رقم ni-prj-00018-2024 خصما من مديونية العميل khuan agel / عن فواتير سبق صدورها وتعليقها بالإيرادات خلال العام المالي ٢٠٢٣ أرقام (٢٠٦,٦٠٧, ٤٢٦, ٥٩٣, ٥٩٣, ٥٩٣) عن العملية رقم or-t-prj-٠٠٥٦-٢٠٢٣ دون مراعاة تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) في هذا الشأن. يتعين إجراء التصويب اللازم.

١٦- لم تتضمن إيرادات المنطقة الحرة أي استحقاق لإيرادات التخزين عن السيارات الموجودة بفرع المنطقة الحرة ببورسعيد رغم تجاوز فترات تخزين بعضها عدة شهور خاصة وأن الحسابات الدائنة بالمنطقة الحرة تضمنت في ٢٠٢٤/١٢/٣١ رصيد بنحو ١٨,١٧١ مليون جنيه قيمة تأمينات محصلة من العملاء نظير تخزين السيارات ومازالت موجودة في ذات التاريخ. يتعين احتساب الإيرادات الخاصة بتخزين السيارات بالمنطقة الحرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وإجراء التصويب اللازم.

١٧- أظهر تقرير مصروفات وإيرادات العمليات للعام المالي ٢٠٢٤ وجود العديد من العمليات التي حققت إيرادات دون إثبات أي تكاليف لها بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ١٣,٠٣٧ مليون جنيه. كما لوحظ وجود عمليات أخرى أغلبيتها تم فتحها في سنوات سابقة حققت خلال العام إيرادات بقيمة سالبة بلغت جملة ما أمكن حصره منها نحو ٦,٢٩٤ مليون جنيه. في المقابل توجد عمليات مثبت لها تكاليف دون تحقيق أي إيرادات عنها بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ٥,٩٠٠ مليون جنيه والأمر في ضوء ما سبق يشير لعدم دقة نتائج تلك العمليات والإفاداة ومن ثم التأثير على صحة أرقام إيرادات وتكاليف النشاط بخلاف التأثير على صحة احتساب المساهمة التكافلية خلال العام. يتعين بحث كافة تلك العمليات والإفاداة بشأنها وجراء ما يلزم من التصويب على ضوء ذلك مع ضرورة الأخذ في الحسبان إعادة احتساب قيمة المساهمة التكافلية.

١٨- قيام الشركة بصرف مصاريف الانتقال (بدل الانتقال) بمبلغ ٣٣ ألف جنيه بدون وجه حق مقابل حضورهم جلسات مجلس الإدارة بواسطة الوسائل الإلكترونية عن بعد ودون حضورهم فعليا لمقر انعقاد الجلسات. وقد أمكن حصر أعداد الأعضاء الذي تم الصرف عليهم وهم عدد خمسة أعضاء بالجلسة رقم (٧) وعدد أربعة أعضاء بالجلسة رقم (٨) وعدد أربعة أعضاء بالجلسة رقم (٩). وهو ما يعد مخالفا للتفسير الذي انتهت إليه الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع رقم ٥٦٧ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٤ من أن مصروفات الانتقال ليست مصدرا لتحقيق دخل لمن تصرف له. وإنما يجري تقريرها في الأصل تعويضا له عما يتكبد من نفقات في سبيل انتقاله لتأدية مهام عمله. يتعين حصر كافة ما تم صرفه كمصاريف انتقال بدون حضور فعلي بالجلسات وموافاتها ببيان بذلك مع ضرورة استرداد ما تم صرفه بدون وجه حق.

١٩- تضمنت المصروفات بالخطأ نحو ١,١٥٠ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ ألف دولار قيمة العقد المبرم مع شركة wecodefor you للتطوير الشامل للويب ودمجه مع أنظمة أودو وخلافه بالرغم من أنها تمثل أعمال رأسمالية وفقا للفقرة رقم (٢١) من معيار رقم (٢٢) الأصول غير الملموسة كون لها تأثير ممتد على الشركة لعدة فترات زمنية قادمة. يتعين إجراء التصويب اللازم وفقا لما يقضى به المعيار المشار إليه.

٢٠- تضمنت المصروفات نحو ١,٠٣١ مليون جنيه قيمة استحقاقات لمكتب المحاسب القانوني للشركة وذلك عن مراجعة القوائم المالية المجمعة والمستقلة ٢٠٢٤ بخلاف ما تم اعتماده بالجمعية العامة للشركة كأتعاب لمراقب الحسابات بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه. يتعين الالتزام بقرار الجمعية العامة للشركة واستبعاد المبلغ من حساب المصروفات.

٢١- تضمنت المصروفات نحو ٦٠٠ ألف جنيه (بما يعادل ٩٧٥٠ يورو) قيمة ٥٠% دفعة مقدمة من قيمة العقد المبرم مع شركة ستانتون تشيس الدولية بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٥ لتقديم استشارات للشركة وشركة الوطنية للنقل والخدمات الخارجية (نوسكو) دون تحمل شركة نوسكو بنصيبها في الدفعة المقدمة. يتعين استبعاد ما يخص نصيب شركة نوسكو من تلك المصروفات.

الراي المتحفظ:

فيما عدا تأثير ما جاء بهاليه، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

ومع عدم اعتبار ذلك تحفظ فقد تسن الآتي:

- ١- تم جرد الأصول الثابتة ومطابقة نتائجه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وفى حدود الإمكانيات المتاحة وتم حساب الإهلاك بنفس الأسس المتبعة في السنوات السابقة وقد أسفرت نتيجة مطابقة محاضر الجرد السنوي لأصول وموجودات الشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والتقارير النهائي عن الآتي:
 - وجود أصول متهاكلة (أثاث وحاسب آلي) بكافة فروع الشركة يتعين التصرف الاقتصادي فيها.
 - وجود أصول بدون رقم أصل عليها بفروع السويس وبورسعيد مما يضعف من إحكام الرقابة عليها.
 - وجود بعض الأصول (أثاث وحاسب آلي) بالقاهرة موجود بالجرد الفعلي وغير موجودة بكشوف الجرد على النقيض وجود بعض الكمبيوترات بكشوف الجرد بمرغم لم يتضمنها الجرد الفعلي منها لاب توب وجهاز كمبيوتر بشاشة بفرع مرغم.
- يتعين بحث ودراسة ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه والإفادة.
- ٢- عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة الإفصاح عن الأصول العاطلة وغير المستغلة. يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء الإفصاح اللازم.
- ٣- مازالت الاستثمارات في شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ ألف جنيه قيمة الاستثمار في شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (تحت التصفية) بنسبة ٢٠% من رأس مالها ونحو ٢٢٥ ألف جنيه قيمة الاستثمار في شركة سكان أرابيا بنسبة ٣٠% من رأسمالها ولا تمارس أي أنشطة حتى الآن ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة. يتعين الإفادة عن موقف تصفية شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد وإيضاح موقف شركة سكان أرابيا.
- ٤- لم يتحقق أي عوائد على استثمارات الشركة في شركة ايجيترانس لحلول السيارات التي تم تأسيسها بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ والبالغة نحو ٩٢٢ ألف جنيه وتم زيادتها خلال عام ٢٠٢٤ بنحو ١٨,٦٦٦ مليون جنيه من تحت زيادة رأسمال الشركة رغم عدم ممارستها لأية أنشطة حتى تاريخه ودون أن نفق على مبررات تلك الزيادة في قيمة استثمارات الشركة بها، الأمر الذى نتج عنه تجميد سيولة نقدية في استثمارات متوقفة لا تدر أي عوائد عنها ما يشير لعدم دقة دراسات الجدوى الخاصة بتلك الاستثمارات.
- ٥- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٣١,٥٢٩ مليون جنيه تحت مسمى / أصول تعاقدية - المنطقة الحرة منها نحو ٢٧,٠٨٥ مليون جنيه قيمة السيارات المخزنة بفرع الشركة بالمنطقة الحرة وقد تلاحظ في هذا الشأن لجوء الشركة لتخزين نحو ٧٥ سيارة خارج المساحة المخصصة للتخزين بالمنطقة الحرة (وفقا لمحضر الجرد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ببورسعيد ٢٠٢٤/١٢/٣١) وبما يخالف الشروط العامة لوثيقة تأمين الحريق الشامل رقم (١١١٠٨٣٠٠٢٤٢٢) الصادرة من شركة قناة السويس للتأمين والتي تقضى بعدم التخزين نهائيا خارج مباني المخازن المؤمن عليها مما يمثل خطورة على تلك السيارات حال وقوع أي تلفيات لها. بالإضافة الى تحمل الشركة قيمة الإشغال مضاعف القيمة لتشغل مساحة غير مخصصة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشكل شهري. يتعين الإفادة عن مبررات تخزين سيارات خارج الحيز المسموح به وضرورة تلافى ذلك حفاظا على حقوق الشركة.
- ٦- تضمنت الحسابات الدائنة رصيد تأمينات الغير بالمنطقة الحرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بنحو ١٨,١٧١ مليون جنيه قيمة التأمين المحصل نظير مقابل التخزين لعدد ٤٤٦ سيارة تخص العملاء بينما لوحظ وجود عدد ٨٩ سيارة أخرى غير محصل عنها أي أمانات بلغ المستحق عنها مبلغ ٧١٤٦٧ دولار. يتعين بحث الأمر والإفادة عن مبررات عدم تحصيل أمانات من هؤلاء العملاء بسداد الأمانات عن تلك السيارات حفاظا على أموال الشركة لدى الغير.

- تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:**

- ## تقریر

للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس" في ٢٠٢٤/١٢/٣١

السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "إيجيترانس":

تقرير عن القوائم المالية المجمعة:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١". والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بإجمالي أصول نحو ٩٥٥,٠٣١ مليون جنيه وقائمة الدخل المجمعة بصافي ربح " بعد الضريبة بنحو ٢٠٤,٥٦١ مليون جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الادارة عن القوائم المالية المجمعة:

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن أعداد وعرض القوائم المالية عرضا عادلا وواضحا وفقا لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض قوائم مالية عرضا عادلا وواضحا خالية من أي تحريفات هامه ومؤثرة ناتجة عن الغش

الحج المبرور للحجاء
~~الحج المبرور~~
 الحج المبرور



11
EGYtrans ①

محمد ابراهيم
KPMC حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

أو الخطأ كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات:

تختص مسئوليتنا في أداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بأعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض التي قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس الرأي المتحفظ:

- ١- لم نواف بالقوائم المالية لكل من الشركة المصرية لأعمال النقل الفني " ايتال " وشركة ايجيترانس لحلول المستودعات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتقرير المراقب الحسابات عنها وقرارات الجمعية العامة لها حال انعقادها وكذا القوائم المالية للشركات الشقيقة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها للوقوف على مدى وجود اضمحلال في قيمة استثمارات الشركة بها.
- ٢- تم أعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً للقوائم المالية المستقلة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (ايجيترانس) والتي أصدرنا عنها تقريرنا المتحفظ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/١٥.
- ٣- ورد بالإيضاحات المتممة "الإيضاح رقم (٤٠) - أحداث هامة " قيام الشركة بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازي ٩٩,٩% من رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار "نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٣٣ جنيه مصري / سهم مقابل زيادة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس ٢,٥٩٤ جنيه مصري/سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمي الشركتين بمعرفة المستشار المالي / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الأوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجي للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار "نوسكو" وتمت الموافقة على تلك الإجراءات بجلسة مجلس الإدارة بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٢ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٢ وإقرار زيادة رأسمال الشركة المصري ليصبح نحو ٢٢٤,٩٤٩ مليون جنيه مصري بدلا من نحو ١٥٦,٠٦٢ مليون جنيه بزيادة بنحو ٦٨,٨٨٧ مليون جنيه عبارة عن ٦٧١١٢٩٢٢ سهم لمساهمي الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار "نوسكو" و ١٧٧٤٢٨٤ سهم للمساهمين / بنك الاستثمار القومي كأسهم زيادة مدفوعة نقدا ونشير في هذا الأمر الى ما يلي :

- تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات أثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/يوليو/٢٠٢٢ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الأسهم لعدم موافقتنا بتقرير الدراسة العادلة لاسهم الشركتين المقدمتين من المستشار المالي شركة ارتشر وكذا تقرير مراقب الحسابات الخارجي عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك أكثر من مرة، الأمر الذي من شأنه عدم تمكننا من الوقوف على صحة تقييم سهمي الشركتين وسعر المبادلة بينهما.
- أدرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنيه تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال " حصة بنك الاستثمار " رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٢/٧/٩ من الجهات المختصة وعدم إتمام إجراءات المبادلة والتأشير في السجل التجاري للشركة بتلك الزيادة.
- لم نواف بموافقة كتابية من شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية وذلك بشأن التغيير المزمع حدوثه في هيكل المساهمين بالشركة (بعد الاستحواذ) التزاما بالتعهد الوارد في عقد التأجير التمويلي المبرم بينهما في ٢٠٢١/١٠/٢٦.

بتعين ضرورة موافاتنا بالتقارير الخاصة بتقييم اسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبي الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة وكذا موافقة شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية المشار إليها مع ضرورة إجراء التصويب فيما ادرج بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية

الراي المتحفظ:

فيما عدا تأثير ما جاء بهاليه، فمن رأينا ان القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن ما نص القانون ونظام الشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المعدلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.
- نوصى بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات ولتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.
- لم نواف بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ للحكم على اتفاق البيانات المالية الواردة به مع ما هو وارد بدفاتر الشركة.

رد الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة "ايجيترانس" بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

أولاً: رد الشركة على تقرير القوائم المالية المستقلة في ٢٠٢٤/١٢/٣١

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
تم الاجتماع مع فريق العمل للجهاز المركزي خلال شهر مارس ٢٠٢٥ وإمدادهم بجميع طلباتهم الواردة بكتاب رقم ٣١ والصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢ ولم يتم إخطارنا بأية بنود أخرى وسيراعى مستقبلاً الرد بخطابات رسمية على متطلبات الجهاز لتفادى أي قصور. تم ارسال إقرار الإدارة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم ٥٨٠	تقرير عن القوائم المالية المستقلة: أساس الراي المتحفظ: لم نوافنا الشركة بالعديد من البيانات وفقاً لمتطلبات المواد (٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١) وبعض البيانات الأخرى والتي تم طلبها بخطابنا رقم ٣١ بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٤، وهو ما يعد مخالفاً لما تقتضيه المادة رقم (٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ وكذا بالمخالفة للمادة رقم (١١) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات كذا لم نوافنا الشركة بإقرار في الإدارة وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) بتعين سرعة موافاتنا بتلك البيانات التالما لما تقتضيه المادة (٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ المعدل بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٩٨.
تم ارسال تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية بإيضاحاتها المتممة للمنطقة الحرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١	اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة المختلفة والمنطقة الحرة على موازين المراجعة التي أعدتها الشركة لهذا الغرض ولم نوافنا الشركة بالقوائم المالية للمنطقة

م.م. محمد إبراهيم
م.م. محمد إبراهيم
م.م. محمد إبراهيم

م.م. محمد إبراهيم

13
EGYtrans

م.م. محمد إبراهيم
م.م. محمد إبراهيم
م.م. محمد إبراهيم

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
	الحررة في ٢٠٢٤/١٢/٣١
بتحليل مبلغ ١٠٧,٥٢٦ مليون جنيه والخاص بالأصول المهلكة دفترياً وما زالت تعمل فقد تبين أن ٨٥ مليون جنيه من تلك الأصول خاص بمباني ومنشآت المنطقة الحررة بمحافظة بورسعيد وحيث أن الشركة أخذت هذه الأرض حق انتفاع منذ عام ١٩٩٣ فلقد تم إهلاك المباني على فترة العقد (١٠ سنوات) ومنذ انتهاء ذلك العقد يتم تجديد حق الانتفاع مع تجديد تراخيص التشغيل ويتم ذلك بمستوى سنوي بما يتعذر معه محاسبياً تجديد العمر الإنتاجي للمباني والمنشآت. وبالنسبة لمبلغ ٢٢ مليون جم المتبقية فتمثل قيم أثاث وعدد أدوات ووسائل نقل وتجهيزات تم إهلاكهم بالكامل وسيراعى تشكيل لجنة داخلية لمراجعة القيمة التخريدية لها خلال عام ٢٠٢٥ للالتزام الكامل بالفقرة ٥١ من المعيار رقم ١٠. ووجب الإشارة إلى أن إدارة الشركة تقوم دورياً بإعادة النظر في الإهلاك لا سيما وأنه تم ذلك خلال عام ٢٠١٥ وتم إعادة تقدير العمر الافتراضي لبند برامج الحاسب الآلي بحيث تم إهلاك صافي القيمة الدفترية على ١٠ سنوات بدلا من ٤ سنوات وخلال عام ٢٠٢٣ تم تعديل وسائل النقل الي ١٠ سنوات بدلا من ٥ سنوات والموضحة تفصيلياً بالسياسات المحاسبية رقم ٢٧-٢٠ من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.	عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة واهلاكاتها من ضرورة مراجعة القيمة التخريدية للأصول الثابتة والأعمار الإنتاجية المقدرة لها حيث تضمنت أصول مهلكة دفترياً وما زالت تعمل بلغت جملتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٠٧,٥٢٦ مليون جنيه. يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة (٥١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء التسويات على ضوء ذلك.
بالرغم من عدم القيام بجرد سيارات الشركة البالغة ٢٥ سيارة نقل (راس جرار + نصف مقطورة) + ٣ سيارات نقل جامبو بفرع الشركة بمحافظة بورسعيد نظراً لوجودها بحيازة الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالى البحار (نوسكو) وفقاً لعقد الإيجار التشغيلي المؤرخ في شهر ٢٠٢٣/١١ وتحرير أورنيك مأمورية بها أثناء الجرد في ٢٠٢٤/١٢/٣١، إلا إن إدارة الشركة قامت لاحقاً بتجميع السيارات وجردها وتم إرسال محضر الجرد	عدم قيام الشركة بإجراء الجرد الفعلي لبعض السيارات بفرع بورسعيد في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (عدد ٤٢ سيارة - ٢١ نصف مقطورة - ٧ رأس جرار) لعدم توجدها خلال فترة الجرد الأمر الذي تعذر معه التحقق من وجود تلك السيارات بالشركة. يتعين اتخاذ اللازم نحو إجراء الجرد لتلك الأصول للتحقق من وجودها ومن حالتها الفنية.
برنامج الاودو مشروع ضخم مازال تحت التطوير والتجربة ولم يتم تشغيله وفور اكتمال تجربة واعتماد التطبيق من إدارات الشركة يمكن آنذاك استبعاده من مشروعات تحت التنفيذ واعتباره أصل غير ملموس والبدء في استهلاكه طبقاً لمعيار ٢٣ والمتوقع البدء في تشغيل البرنامج بداية عام ٢٠٢٦.	تضمنت مشروعات تحت التنفيذ لرصيد بنحو ٦,٧٤٢ مليون جنيه المعادل لنحو ٣,٧٣ ألف دولار قيمة تراخيص خاصة باستخدام برنامج أودو لمدة ٥ سنوات اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/١٢ حيث لوحظ مضي عامان عليه ولم يتم استخدام البرنامج ومن ثم لم يتم تعلية تلك القيمة بحساب الأصول واحتساب اضمحلال أو استهلاك لها بالمخالفة لما تقضى به الفقرات رقم (٣٦)، (٨٩)، (٩٤)، (١١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) - الأصول غير الملموسة، وكذا الفقرة رقم (٥٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها. يتعين الالتزام بأحكام المعايير المشار إليها وإجراء ما يلزم من تصويب بحساب استهلاك لقيمتها عن تلك

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
	الفترة
تتبع إدارة الشركة في تكوين الخسائر الائتمانية المتوقعة على العملاء سياستها الائتمانية المعتمدة من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة وهي مبنية على طبيعة نشاط الشركة وعملائها. لا يوجد لدى الشركة عملاء ممتنعون عن السداد وفي حالة امتناع أي عميل عن السداد نقوم باتخاذ الإجراءات القانونية ضده للحفاظ على أصول الشركة وبالنسبة للعميل Itamco قد تم تحصيل مبلغ ١,٣٣٠ مليون جم من ضمن مبلغ ١,٣٩٢ المشار إليهم بملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات خلال الفترة اللاحقة. أما العميل Petroleum Marine فقد تم تحصيل مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه مصري من ضمن مبلغ ١,٣٣٥ مليون جنيه مصري المشار إليهم خلال الفترة اللاحقة وجاري تحصيل المتبقي. ومما سبق نؤكد على دقة المبلغ المقدّر للخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء وتماسيها مع سياسة الشركة الائتمانية المعتمدة ومعيار المحاسبة المصري رقم ٤٧.	بلغ رصيد حسابات العملاء في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٣٣,١٦٢ مليون جنيه مكون عنها خسائر ائتمانية متوقعة بنحو ٢,٨٣٥ مليون جنيه وقد تبين من الاطلاع على دراسة الخسائر الائتمانية المعدة عن أرصدة العملاء في ذات التاريخ وبيان أرصدة المديونيات ومعدل أعمارها و دراسة الديون المشكوك في تحصيلها بمحضر لجنة المخصصات رقم (١) لعام ٢٠٢٥ استخدام الشركة لنسب اضمحلال لم تقف على كيفية تحديدها فضلا عن عدم ملائمتها لأعمار الديون حيث تم تحديد نسبة ١٠٠ % للديون التي تفوق أعمارها ٣٦٠ بينما تم تحديد ٢٥% فقط للديون التي تتراوح أعمارها بين ١٢١ و ١٨٠ يوم. كما لم تراعى دراسة الديون المشكوك في تحصيلها وجود مديونيات طرف عملاء ممتنعين عن سدادها لاعتراضهم عليها بلغ جملة ما امكن حصره منها نحو ٦,٧٤٧ مليون جنيه نذكر منها: نحو ١,٣٩٢ مليون جنيه قيمة مديونية طرف العميل Itamco. نحو ١,٣٣٥ مليون جنيه قيمة مديونية طرف العميل petroleum marine. والأمر في ضوء ما سبق يشير إلى عدم دقة المبلغ المقدّر للخسائر المتوقعة لأرصدة العملاء وعدم كفايته. يتعين حصر كافة المديونيات المعترض عليها من العملاء وبحثها والوقوف على صحتها والإفادة بشأنها مع ضرورة إعادة النظر في دراسة الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة العملاء في ضوء ما سبق وإجراء التصويب اللازم.
حدث سوء فهم لدى العميل عند إرساله المصادقة مرفق لسياستكم مصادقة العميل على رصيده في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بعد التوضيح والمراجعة والتي تتطابق مع رصيده المثبت بدفاتر الشركة في ذات التاريخ - مرفق رقم ٤.	ظهر رصيد حساب العميل / overseas gas co في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مدينا بمبلغ ٤٤٧١٠٠٠ جنيهها ٢٩٩٣ دولار أمريكي في حين ورد رد من العميل على المصادقة المرسله له يفيد عدم صحة رصيده طرف الشركة والتي بلغت من واقع دفاتر العميل في ذات التاريخ ٢٣٥٠٥١ جنيه مصري و ١٢٨٢ دولار أمريكي.
قامت الإدارة المالية بإرسال المصادقات للعملاء بالبريد المسجل بعلم الوصول تحت إشراف مكتب حازم حسن والمزيلة بعبارة "في حالة عدم تلقى الردود من جانبكم يعد موافقة على صحة الرصيد من جانبكم" وتجدر الإشارة بأنه بالإضافة للمصادقات السلبية فإن	بمتابعة تحصيل أرصدة مديونيات العديد من العملاء في الفترة اللاحقة لتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ لوحظ عدم قيام الشركة بجراء أية مطابقات على أرصدة كبار العملاء والوكلاء والموردين ٢٠٢٤/١٢/٣١ وإرسال الشركة المصادقات بمعرفتها وتبقيت متأخر للعملاء في ٢٠٢٥/٢/١٣ خاصة في ظل استمرار وجود

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
الإدارة المالية قامت بعمل مطابقة على أرصدة ٢٠٢٤/١٢/٣١ لبعض العملاء الكبار لديها (مثال مجموعة شركات العربي) وجارى أعداد منهجية للمطابقة مع عدد أكبر من كبار العملاء والوكلاء والموردين خلال الفترة القادمة.	مديونيات لم يتم تحصيلها يرجع تاريخ بعضها لشهر يناير ٢٠٢٤ ومن أمثلة تلك المديونيات: ٤٦٩٢٩٧ جنيه لدى العميل ideal standard international Egypt. ٩٢٩٦٠ دولار أمريكي لدى العميل international co for ac and electric appliance. ٣٦٣١٠٨٠ جنيه و ١١٢٢٢ دولار أمريكي لدى العميل Itamco. ٧٠٧٢٨٦ جنيه و ٢٦٦٦٨ دولار لدى العميل ha .construction
كما سيراعى مستقبلاً إصدار المصادقات السلبية للعملاء خلال الأسبوع الثاني من يناير من كل عام.	الأمر الذى لم يمكننا من الوقوف على صحة تلك المديونيات.
علماً بأنه في حالة مرور ١٢ شهر على المديونية بدون تحصيلها تقوم الإدارة التنفيذية بتكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بنسبة ١٠٠% من القيمة وفقاً للسياسة الائتمانية المعتمدة للشركة.	يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع العملاء وغيرهم والوقوف على نتائج المطابقة وإجراء ما يلزم من تسويات بشأنها.
ومما سبق نؤكد على حصولنا على مصادقة جميع العملاء من خلال المطابقات أو المصادقات السلبية مما يدعم صحة الأرصدة للعملاء وغيرهم.	بلغ رصيد مدينو عملاء الإيصالات الرسمية بحساب مدينون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٢,٨٤٧ مليون جنيه قيمة ما تم سداده للجهات الحكومية نيابة عن عملاء الشركة ولم يتم إجراء المصادقة بشأنها الأمر الذى لم يمكننا من التحقق من صحتها، في المقابل لوحظ وجود أرصدة دائنة تحت مسمى عملاء دفع مقدم بلغت جملتها في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٠,٢٧١ جنيه لم يتم تسويتها بالمديونيات الخاصة بالإيصالات الرسمية كما لوحظ تضمين الحساب أرصدة دائنة متوقفة بلغ جملة ما امكن حصره ٦٢٧ ألف جنيه.
لا نستطيع إجراء مقاصة بين مدينو الإيصالات الرسمية والبالغة ٢٢,٨ مليون جنيه مصري وعملاء الدفعات المقدمة البالغة ٢٠,٢ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٤/١٢/٣١ لاختلاف أرقام العمليات الخاصة بكل نوع من البندين	يتعين إجراء المصادقة على أرصدة عملاء إيصالات رسمية والعمل على تحصيلها وإجراء التسويات اللازمة بما يخصها من عملاء الدفع المقدم وبحث الأرصدة المتوقفة بحساب عملاء دفع مقدم.
أرصدة عملاء الدفعات المقدمة المتوقفة والبالغة ٦٢٧ ألف جنيه مصري سيتم دفعها للعملاء في حالة مطالبتهم بها أو أقفالتها بالإيرادات الأخرى في حالة عدم مطالبة العملاء بها و مرور ٧ سنوات عليها طبقاً لرأى المستشار القانوني	لم نواف بالعديد من الشهادات المؤيدة للتأمينات لدى الغير بإجمالي نحو ٩٧٧ ألف جنيه من جملة رصيد تأمينات لدى الغير والتي تبلغ في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١,١٨٧ مليون جنيه.
نود الإشارة إلى أنه تم إرسال مصادقات بخطابات للجهات المعنية ومنها جهات حكومية بمبلغ ٦١٥ ألف لم ترد عنها ردود ويوجد لدينا خطابات الإرسال وهناك مبلغ ٢٥٥٠٠٠ جنيه ما يعادل ٥٠٠٠ دولار لدى وكيل خارجي وتم تقديم ما يفيد الرصيد وباقي المبالغ تأمينات شقق مؤجرة.	يتعين موافاتنا بالشهادات أو المصادقات المؤيدة لتلك التأمينات للوقوف على صحتها.
قام المستشار الضريبي للشركة (مكتب أشرف عبد الغنى) بعمل دراسة تفصيلية للمخصصات الواجب توافرها لمواجهة الالتزامات الضريبية الجارية والمحتملة وفى ضوءها تم تدعيم المخصصات المكونة بمبلغ ١٥,٦	بلغ رصيد مخصص التزامات ضريبية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٢٢,٦٢٩ مليون جنيه بزيادة عن رصيد العام السابق بنحو ٨,٢١٨ مليون جنيه تلاحظ بشأنه ما يلي:

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
مليون جنيه مصري خلال عام ٢٠٢٤ وفقاً لإيضاح رقم ٢٥ بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - مرفق لسيداتكم شهادة من المستشار الضريبي تفيد بكفاية المخصصات المكونة - مرفق رقم ٥. وبالنسبة للرصيد المدين والبالغ ٣,٢٦٤ مليون جنيه منه ٢,٦ مليون يمثل ضريبة قيمة مضافة تم سدادها للضرائب وتم تكوين مخصص ضرائب لها بالكامل والباقي أرصده تخص الجمارك من تحت حساب ضريبة الخصم من المبيع للمستخلصين والشركات وجارى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإثبات تلك المبالغ مع الضرائب واستصدار نموذج ٩ يتضمنها بالنسبة لرصيد الضرائب الدائن والبالغ ٣٠,٨ مليون جنيه مصري وفقاً لإيضاح رقم ١٢-٢٠١٢ بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة فتمثل صافي قيمة الضرائب الواجب سدادها لمصلحة الضرائب والتي تم سدادها بالفعل في ٢٠٢٥/٤/٣٠ انتهت أعمال اللجنة الداخلية لضريبة أرباح شركات لأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ في شهر ٥-٢٠٢٥ بصافي فروق ضريبية ٢,٨ مليون جنيه (في حدود المخصص) وجارى تسوية المبالغ المستحقة عن تلك الفترة مع إدارة الحجز لإثبات المسدود بالخصم والتحويل بالتنسيق مع المستشار الضريبي للشركة. تم تسوية النزاع مع مركز كبار ممولين خلال شهر يونيو ٢٠٢٥ عن المبلغ ٦,٢٩٧ مليون جنيه والخاص بفحص ضريبة القيمة المضافة لأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٩ وتم تخفيض مطالبة الربط الى ١ مليون جنيه مصري بدلاً من ٦,٤ مليون جنيه مصري وجارى التسوية مع المصلحة وإنهاء الدعوى القضائية تم فحص ضريبة الدخل سنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ خلال شهر يونيو ٢٠٢٥ والاتفاق على فروق ضريبية مستحقة حوالى ٢,٨ مليون جنيه (في حدود المخصص) وجارى مراجعة المركز الضريبي لإثبات سداد بعض المبالغ التي لم ترد في نموذج ربط الضريبة وبناء علي ما سبق فقد تم تكوين المخصصات في ضوء دراسة من المستشار الضريبي وما تم لاحقاً من تسويات مع مصلحة الضرائب خلال عام ٢٠٢٥ جاءت متماشية وفى حدود ما تم تكوينه من مخصصات مما يدعم سلامة تقدير المخصصات المكونة. بناء على رأى المستشار القانوني فان مبلغ ١٥٥ ألف جنيه مصري المكون كمخصص للقضايا كافي لجميع الدعاوى القضائية ضد الشركة بما فيها دعوى مصلحة	لم تقم الشركة بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وذلك للوقوف على مدى كفايته من عدمه، ولم توافقنا بنموذج (٩ حصر) حديث يؤيد ما للشركة من مبالغ طرف مصلحة الضرائب حيث ظهر رصيد مدين لدى مصلحة الضرائب في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (ض.ق.م) بنحو ٣,٢٦٤ مليون جنيه لم نقف على طبيعتها بخلاف رصيد آخر دائن بنحو ٣١,٦٢٥ مليون جنيه يمثل صافي المستحق للمصلحة بعد استقطاع رصيد الدفعات المقدمة التراكمي المسدود. ورد للشركة نموذج (١٩) برقم ١٤٦٦ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٩ بربط ضريبة أرباح شركات مستحقة من ٢٠١٧-٢٠١٩ بإجمالي نحو ٦٩,٠١٣ مليون جنيه. مكون عنها مخصص بنحو ٣ مليون جنيه ولم نواف بما انتهى إليه بحث الطعن المقدم من الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٣١ عن هذا الربط. تضمن المخصص نحو ١٤,٢٢٥ مليون جنيه لمقابلة النزاع الخاص بضريبة القيمة المضافة متمثلاً في الآتي: نحو ٧,١٧٣ مليون جنيه للأعوام ٢٠١٦/٢٠١٩ يزيد عن المبلغ الواجب سدادها بعد رفض الطعن المقدم عنها برقم ٣٦ لسنة ٢٠٢٢ والبالغ نحو ٦,٣٩٧ مليون جنيه نحو ٧,٠٥١ مليون جنيه للأعوام ٢٠٢٠/٢٠٢٢ يزيد عن مبلغ الربط وفقاً لنماذج (١٥) الواردة ٢٨٢٣ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٧ وتاريخ ٢٠٢٤/٨/٧ والبالغة نحو ٤,٦٥٨ مليون جنيه بعد استئزال المبالغ المسددة منها. تم تدعيم مخصص الضرائب المتنازع عليها خلال العام بنحو ٥ مليون جنيه بشكل تقديري دون وجود مطالبات او منازعات ضريبية تؤيدها وبما لا يتفق مع الشروط الواردة بالفقرة (١٤) من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨- المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة حيث كونت الشركة نحو ثلاثة مليون جنيه لمقابلة التزامات ضريبة الدخل للأعوام من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢ ونحو مليون جنيه لمقابلة الالتزامات ضريبة المربح لعام ٢٠٢٣ وكلاهما لم يتم فحصهم وهو ما يعد تكوين تلك المخصصات بمثابة احتياطات مستبشرة والأمر الذي لم تتمكن معه من الوقوف على مدى كفاية مخصص الالتزامات الضريبية من عدمه . يتعين موافاتنا بدراسة تفصيلية توضح النزاعات الضريبية والمخصص المكون عن كل منها وإجراء ما يلزم من تصويب على ضوء ذلك. بلغ رصيد مخصص المنازعات القضائية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ١٥٥ ألف جنيه منها نحو ٨٠ ألف

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
الجمارك أما بشأن القضايا العمالية فتم تغطيتها من خلال مخصص مطالبات لمكافأة نهاية الخدمة بمبلغ ٣ مليون جنيه مصري في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (من ضمن المخصصات الموجودة) وكذلك أرصدة مصروفات مستحقة ببند الدائنون بمبلغ ٣٠٥ ألف جنيه مصري	جنيه لمقابلة الدعوى المرفوعة من مصلحة الجمارك برقم ٦٩/٧٨٥ ق - تجارى إسكندرية ضد الشركة للمطالبة بنحو ٤٠٠ ألف جنيه رسوم تخزين، كما لوحظ عدم تضمين المخصص لأية مبالغ لمقابلة الدعاوى العمالية ضد الشركة والواردة تفصيلا ببيان القضايا المتداولة في ٢٠٢٤/١٢/٣١. يتعين إعادة النظر في قيمة مخصص القضايا والمنازعات في ضوء ما تقدم وإجراء التصويب اللازم.
نظراً لإقفال عام ٢٠٢٤ وصغر قيمة الخطأ فبتطبيق مبدأ الأهمية النسبية فقد تم تدارك ذلك في عام ٢٠٢٥ علماً بأن مبلغ ٧٣٥ ألف جم يمثل نسبة ٨٩,٨٩% من إيرادات بند النقل البرى للربع الأول لعام ٢٠٢٥ كما اتخذت الإدارة التنفيذية الإجراءات التصحيحية المناسبة خلال عام ٢٠٢٥ لتفادى وتجنب مثل تلك الأخطاء مستقبلاً	تضمنت إيرادات النشاط -نقل برى بالخطأ مبلغ ٧٣٥ ألف جنيه نتيجة تكرار في إصدار الفاتورة رقم si-su-1219-2024 بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٩ للعملية رقم or-v-2024-0447-si حيث سبق إدراجها بالفاتورة رقم si-su-01080-2024 بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٤ وقد تبين إلغاء الفاتورة المكررة خلال العام المالي ٢٠٢٥ بموجب إشعار رقم ni-su-00006-2025 بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٤. يتعين إجراء التصويب اللازم.
سيتم دراسة ملاحظة الجهاز المركزي مع مراقب الحسابات واتخاذ ما يلزم من تصحيح في ضوء تلك الدراسة مع العلم أن معالجة ذلك الخصم للعميل في صورة تخفيض للإيراد بدلاً من تسجيله كمصروف لم يؤثر على مجمل ربح الشركة لعام ٢٠٢٤ تم إجراء تحقيق داخلي للوقوف على أسباب تلك الخسارة قبل إصدار إشعار الخصم للعميل وتم اتخاذ ما يلزم من إجراءات وعقوبات ضد المقصرين لتفادى تكرار ذلك مستقبلاً	لوحظ تخفيض إيرادات النشاط - تخليص جمركي بالخطأ بنحو ١,٧٠٠ مليون جنيه بموجب إشعار خصم رقم ni-su-00072-2024 بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١ وذلك للعميل elmoandes Jotun / عن العملية رقم or-v-2024-0260-su دون قيد المبلغ بمصروفات العملية حيث إن هذا المبلغ هو مبالغ مدفوعة مسبقاً نيابة عن العميل كإيصالات رسمية (غرامات تأخير) واعترض على سدادها لتأخر الشركة في إجراءات التخليص الجمركي لمدة ٤٩ يوم مما نتج عنه تحمل الشحنة بغرامات تأخير ٤٧١٥ لليوم الواحد. ولم يبين لنا قيام الشركة بإجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن لتحديد المتسبب عن التأخير ومن ثم تحمل تلك الغرامات. يتعين إجراء التصويب اللازم مع ضرورة تحقيق الأمر بشأن تحمل الشركة لتلك الغرامات نيابة عن العميل.
نظراً لعدم سداد العميل Kuehne Nagel لمديونية بلغت ٣,٢٨١ مليون جنيه مصري كنتيجة لمشكلة بالشحنات المنقولة له خلال عام ٢٠٢٣ فقد تم التفاوض مع العميل أثناء عام ٢٠٢٤ واستقر الرأي والقناعة بين الطرفين بمسؤولية ايجترانس عن مبلغ ١,٠٨٤ مليون جنيه مصري ولهذا تم إصدار إشعار خصم للعميل في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤ بذات المبلغ وتحصيل باقي المديونية والبالغة ١,١٩٧ مليون جنيه مصري في ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٤ وقد قامت إدارة الشركة بمخاطبة شركة التأمين لاستعاضة ذلك الخصم منها.	تضمن حساب تكلفة النشاط - نقل برى بالخطأ نحو ١,٠٨٤ مليون جنيه (المقابل لـ ٢١٩٣٠ دولار) قيمة الإشعار رقم ni-prj-00048-2024 خصماً من مديونية العميل Kuehne Nagel عن فواتير سبق صدورها وتعليقها بالإيرادات خلال العام المالي ٢٠٢٣ أرقام (٦٠٦,٦٠٧,٤٢٦,٥٩٣,٥٩٣ - si-prj) عن العملية رقم or-t-prj-٠٠٥٦-٢٠٢٣ دون مراعاة تطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (٥) في هذا الشأن. يتعين إجراء التصويب اللازم.

المجلد الحزبي لمرکز السیاسات
ولاد مسعود
KPMG حازم حسین
محاسبون قانونيون ومستشارون
EGYtrans
19

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
نود الإشارة إلى أن شركة وى كود فور يو ليس لها علاقه بتطوير نظام وبرنامج أودو نفسه حيث إن هذه الشركة تقوم فقط بتصميم المواقع المعلوماتية الخاصة بمجموعة شركاتنا وقد قامت بتقديم الخدمة وبالتبعية تم تسجيل المصروف خلال عام ٢٠٢٤	تضمنت المصروفات بالخطأ نحو ١,١٥٠ مليون جنيه المعادل لنحو ٢٣ ألف دولار قيمة العقد المبرم مع شركة wecodefor you للتطوير الشامل للويب ودمجه مع أنظمة أودو وخلافه بالرغم من أنها تمثل أعمال رأسمالية وفقاً للفقرة رقم (٢١) من معيار رقم (٢٣) الأصول غير الملموسة كون لها تأثير ممتد على الشركة لعدة فترات زمنية قادمة. يتعين إجراء التصويب اللازم وفقاً لما يقضى به المعيار المشار إليه.
وجبت الإشارة إلى أن مبلغ المصروف المستحق لمراقب الحسابات يشمل خدمات أخرى بجانب المراجعة السنوية للقوائم المالية المستقلة حيث تم إسنادها له بعد اعتماد وموافقة لجنة المراجعة ومجلس الإدارة.	تضمنت المصروفات نحو ١,٠٣١ مليون جنيه قيمة استحقاقات لمكتب المحاسب القانوني للشركة وذلك عن مراجعة القوائم المالية المجمعة والمستقلة ٢٠٢٤ بخلاف ما تم اعتماده بالجمعية العامة للشركة كاتعاب لمراقب الحسابات بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه. يتعين الالتزام بقرار الجمعية العامة للشركة واستبعاد المبلغ من حساب المصروفات.
برجاء العلم أنه بناء على العقد المبرم مع شركه ستانتون بإجمالي مبلغ ١٩٥٠٠ يورو حيث هذا المبلغ يخص الشركتين، تم التنسيق مع شركة نوسكو على أن تتحمل إيجيرانس الفاتورة الأولى الصادرة من شركة ستانتون والبالغة ٥٠% من إجمالي تكلفة الخدمة على أن تتحمل شركة نوسكو الفاتورة الثانية والأخيرة المقدرة ب ٥٠% من إجمالي الأتعاب	تضمنت المصروفات نحو ٦٠٠ ألف جنيه (بما يعادل ٩٧٥٠ يورو) قيمة ٥٠% دفعة مقدمة من قيمة العقد المبرم مع شركة ستانتون تسييس الدولية بتاريخ ٢٠٢٤/١١/١٥ لتقديم استشارات للشركة وشركة الوطنية للنقل والخدمات الخارجية (نوسكو) دون تحمل شركة نوسكو بنصيبها في الدفعة المقدمة. يتعين استبعاد ما يخص نصيب شركة نوسكو من تلك المصروفات.
نود الإشارة أن المبالغ التي تم ردها ليست خطأ أو مبنية على تقديرات محاسبية، فنظراً لصدور حكم الاستئناف بسداد تعويض بقيمة أقل مما كان مدرجا بالارصدة الدائنة لبعض الموظفين السابقين بالشركة تم رد الفرق على نفس البند الذي تم إنشاء ذلك المصروف عليه بقائمة الدخل لعام ٢٠٢٤.	تخفيض مصروفات العام بالخطأ بنحو ٢,٤٤٨ مليون جنيه قيمة الفرق في قيمة أجور ومكافأة نهاية الخدمة المعلاة بحساب الأمانات لأحد العاملين والمنتهى خدمته بالشركة منذ أكثر من عامين دون الالتزام بما يقضى به المعيار المحاسبي رقم (٥) اثر السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء. يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء المعيار المشار إليه.
سيتم مراعاة تنفيذ ما ورد بتوصية الجهاز برد ذلك المبلغ على بند المصروف الخاص به خلال العام المالي ٢٠٢٥	تضمنت مصروفات العام بالخطأ نحو ٥٨٩ ألف جنيه مقابل تعليقاتها بالمصروفات المستحقة قيمة استحقاق تراخيص برامج حاسب آلي EBS حيث وردت فاتورة المورد خلال العام الحالي ٢٠٢٤ بنحو ١,٩٧١ مليون جنيه بينما بلغت جملة قيمة تلك التراخيص المقيدة بحسابات الشركة نحو ٢,٥٦٠ مليون جنيه. يتعين إجراء التصويب اللازم.

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
مرفق الكتاب الدوري رقم ٤ لسنة ٢٠١٩ مع رد رئيس مصلحة الضرائب المصرية والخاص بضوابط تطبيق حكم البند ٩ من المادة ٤٠ من قانون نظام التأمين الصحي الشامل الصادر بالقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ والخاص بالاستفسار عن كيفية حساب المساهمة التكافلية نظرا لوجود ازدواج في خضوع الإيرادات السنوية لبعض الشركات لحسية هذه المساهمة. حيث نبهت المصلحة على مراعاة التالي: عند احتساب المساهمة التكافلية بواقع ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات السنوية للمنشآت والشركات أيا كانت طبيعتها ونظامها القانوني فإعراى عند احتساب الوعاء لقيمة المساهمة التكافلية أن تكون الإيرادات لم تخضع من قبل لاستقطاع قيمة المساهمة التكافلية استثناء لحكمي المادتين ٤٦ مكرر و ٥٦ مكرر من قانون الضريبة على الدخل تجنبا للازدواج الضريبي لخضوع هذه المساهمة وقد قامت الإدارة باتباع تعليمات المصلحة في ذلك، وبالتبعية لا يوجد إجراء يمكن تصويبه.	تلاحظ عدم قيام الشركة باحتساب نسبة المساهمة التكافلية عن إيرادات استثمارات البالغة نحو ٢٥,٦٠٦ مليون جنيه بما يخالف ما تقضى به المادة (٤٠/تاسعا) من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ حيث تضمنت المصروفات قيمة مصروفات المساهمة التكافلية (٢,٥ في الألف) بنحو ١,٦٦٢ مليون جنيه وصحتها نحو ١,٧٢٦ مليون جنيه. يتعين إجراء التصويب اللازم.
نود الإفادة بأنه بناء على مناقشة لجنة المراجعة والحكومة والمخاطر وإفادة المستشار القانوني فيمكن تحويل الأرصدة الدائنة التي مر عليها أكثر من ٧ سنوات إلى إيرادات أخرى طالما لم تطالب بها الجهة الدائنة أما ما بعد عام ٢٠١٨ والبالغ قيمته ٩٤٤ ألف جم فسيتم دراسته لاحقا بعد مرور فترة السبع سنوات المذكورة.	تضمنت الإيرادات المتنوعة بالخطأ نحو ٨٤٤ ألف جنيه قيمة إقفال العديد من الأرصدة الدائنة المتوقفة قبل عام ٢٠١٨ بحساب عملاء الدفع المقدم والوكلاء دون مراعاة تطبيق المعيار المحاسبي رقم (٥) بشأنها. فضلا عن عدم موافاتنا بدراسة قانونية تؤكد تقادم تلك المبالغ وعدم مطالبة أصحابها بها أو محاضر مطابقة مع هؤلاء العملاء تؤكد عدم أحقيتهم في تلك المبالغ. وعلى جانب آخر لم نقف على أسس اختيار تلك الأرصدة رغم وجود أرصدة أخرى متوقفة منذ سنوات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٩٤٤ ألف جنيه. يتعين موافاتنا بما يؤيد إقفال تلك المبالغ المتوقفة بإيرادات الشركة مع إجراء التصويب اللازم.
تجدر الإشارة الى أن هذه الدراسات والتقييمات قد تم أعدادها من قبل شركات مستقلة ومحايدة والمنوطة بمراجعة تلك الدراسات والتقييمات "الهيئة العامة للرقابة المالية" والتي أصدرت موافقتها على تلك الدراسات بالإضافة الى تقرير مراقب الحسابات علي التقييمات. بالنسبة لمبلغ ٤,٦٠٣ مليون جنيه فإنه لم يتم إدراجه بالخطأ بالقوائم كما هو مذكور، بل هو مبلغ تم تحصيله بالفعل ومثبت بشهادة البنك التجاري الدولي ويتمثل في دفعة مسددة من تحت حساب زيادة رأس المال لصالح بنك الاستثمار القومي ومعلقة لحين الانتهاء من إجراءات الاستحواذ على شركة نوسكو. مع العلم بأنه تم الحصول على شهادة من هيئة الاستثمار بزيادة رأس المال	ورد بالإيضاحات المتممة "الإيضاح رقم (٣٧) - أحداث هامة " قيام الشركة بالاستحواذ على عدد ٣٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازي ٩٩,٩% من رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار "نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٣٣ جنيه مصري / سهم مقابل زيادة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس ٢,٥٩٤ جنيه مصري/سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمي الشركتين بمعرفة المستشار المالي / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الأوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجي للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعالي البحار "نوسكو" وتمت الموافقة على تلك الإجراءات بجلسة مجلس الإدارة

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
تم التواصل مع مسئول شركة المجموعة المالية هيبرمس للحلول التمويلية وتم إبلاغهم بنية الشركة في الاستحواذ على نوسكو وتم إبلاغنا بأنه طالما تقوم شركة هيبرمس بتحصيل شيكاتها في مواعيدها فهي لا تمنع وطلبت إمدادها بالهيكل الجديد للمساهمين بعد عملية الاستحواذ.	بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٣ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٣ وإقرار زيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح نحو ٢٢٤,٩٤٩ مليون جنيه مصري بدلا من نحو ١٥٦,٠٦٢ مليون جنيه بزيادة بنحو ٦٨,٨٨٧ مليون جنيه عبارة عن ٦٧١٢٩٣٣ سهم لمساهمي الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعلى البحار "نوسكو" و ١٧٧٤٣٨٤ سهم للمساهم / بنك الاستثمار القومي كأسهم زيادة مدفوعة نقدا ونشير في هذا الأمر الى ما يلي : تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات أثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/يوليو/٢٠٢٣ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الأسهم لعدم موافقتنا بتقرير الدراسة العادلة لأسهم الشركتين المقدمتين من المستشار المالي شركة ارتشر وكذا تقرير مراقب الحسابات الخارجي عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك أكثر من مره، الأمر الذي من شأنه عدم تمكننا من الوقوف على صحة تقييم سهمي الشركتين وسعر المبادلة بينهما. أدرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنيه تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال " حصة بنك الاستثمار" رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٣/٧/٩ من الجهات المختصة وعدم إتمام إجراءات المبادلة والتأشير في السجل التجاري للشركة بذلك الزيادة. لم نواف بموافقة كتابية من شركة المجموعة المالية هيبرمس للحلول التمويلية وذلك بشأن التغيير المزمع حدوثه في هيكل المساهمين بالشركة (بعد الاستحواذ) التزاما بالتعهد الوارد في عقد التأجير التمويلي المبرم بينهما في ٢٦/١٠/٢٠٢١. يتعين ضرورة موافقتنا بالتقارير الخاصة بتقييم اسهم كلا الشركتين وتقارير مراقبي الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة وكذا موافقة شركة المجموعة المالية هيبرمس للحلول التمويلية المشار إليها مع ضرورة إجراء التصويب فيما ادرج بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية.

المحامي زكريا لاسمير
دكتور
EGYtrans

م.م. سجل
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد ابراهيم
دكتور الخ

التشاور

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
نود الإشارة أنه بعد اعتماد محضر الجرد السنوي من الأعضاء بالفعل يتم إرساله لمتابعته الى إدارة الشؤون الإدارية حيث بالنسبة للأصول المتهاكة يتم رفع مذكرة للعضو المنتدب بالحالة الفنية المتهاكة ويتم اعتماد التكمين والبحث عن أكثر من مورد لشراء الأصول المخردة ويتم بيعها بأعلى سعر ومن ثم استبعادها من سجل الأصول. أما بالنسبة للأصول التي بدون كود بفروع السويس وبورسعيد فتم تسجيلهم بسجل الأصول بقيمة ١ جنيه مصري وإعطائهم كود جديد وتمت نفس المعالجة للأصول الموجودة فعلياً بفرع القاهرة، ولكنها لم تكن موجودة بكشوف الجرد وتم التنسيق مع الشؤون الإدارية على إجراء متابعة دورية خلال العام للتأكد من شمول سجل الأصول الثابتة لجميع الأصول الموجودة بمواقع الشركة أما أصول مرغم الموجودة بكشوف الجرد وغير موجودة فعلياً نود الإفادة بأنها كانت معارة لشركة ايتال وتم اتخاذ ما يلزم محاسبياً وضريبياً نحو نقل تلك الأصول لشركة ايتال بشكل رسمي.	تم جرد الأصول الثابتة ومطابقة نتائجه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وفي حدود الإمكانيات المتاحة وتم حساب الإهلاك بنفس الأسس المتبعة في السنوات السابقة وقد أسفرت نتيجة مطابقة محاضر الجرد السنوي لأصول وموجودات الشركة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والتقرير النهائي عن الآتي: وجود أصول متهاكة (أثاث وحاسب آلي) بكافة فروع الشركة يتعين التصرف الاقتصادي فيها. وجود أصول بدون رقم أصل عليها بفروع السويس وبورسعيد مما يضعف من إحكام الرقابة عليها. وجود بعض الأصول (أثاث وحاسب آلي) بالقاهرة موجود بالجرد الفعلي وغير موجودة بكشوف الجرد على النقيض وجود بعض الكمبيوترات بكشوف الجرد بمرغم لم يتضمنها الجرد الفعلي منها لاب توب وجهاز كمبيوتر بشاشة بفرع مرغم. يتعين بحث ودراسة ما سبق واتخاذ اللازم بشأنه والإفادة.
نود التنويه الى أن الفقرة رقم ٧٩ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ - الأصول الثابتة وإهلاكها نصت على أنه من المفضل على المنشآت أن تفصح عن القيم الدفترية للأصول المعطلة وليست إلزاماً في الإفصاح مع العلم أنه ليس لدينا هذا النوع من الأصول المعطلة.	عدم التزام الشركة بما تقضى به الفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها من ضرورة الإفصاح عن الأصول العاطلة وغير المستغلة. - يتعين الالتزام بما تقضى به الفقرة رقم (٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وإجراء الإفصاح اللازم.
جارى العمل على الانتهاء من تصفية شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد وسيتم إبلاغ الجهاز فور الانتهاء من إجراءات التصفية أما بالنسبة لشركة سكان أربيا فما زالت الشركة لها بعض الأصول وعليها بعض الالتزامات ويوجد مساعي لإعادة تنشيطها.	ما زالت الاستثمارات في شركات شقيقة تتضمن نحو ٨٨٥ ألف جنيه قيمة الاستثمار في شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد (تحت التصفية) بنسبة ٢٠% من رأس مالها ونحو ٢٢٥ ألف جنيه قيمة الاستثمار في شركة سكان أربيا بنسبة ٣٠% من رأسمالها ولا تمارس أي أنشطة حتى الآن ومكون عنها اضمحلال بكامل القيمة. يتعين الإفادة عن موقف تصفية شركة دمياط لتشغيل محطات الروافد وإيضاح موقف شركة سكان أربيا.
الاستثمارات بشركة ايجيترانس لحلول السيارات والبالغة ١٩,٥٨٨ مليون جنيه مصري متمثلة في شراء قطعتي أرض بإجمالي مساحة ١٧ ألف متر مربع بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ودراسة الجدوى الأولية لهذه الشركة كانت مخصصة لنشاط سيارات ذوي الاحتياجات الخاصة وخلال عام ٢٠٢٣ والنصف الأول من عام ٢٠٢٤ قامت الشركة بالتحضير لممارسة	- لم يتحقق أي عوائد على استثمارات الشركة في شركة ايجيترانس لحلول السيارات التي تم تأسيسها بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٠ والبالغة نحو ٩٢٢ ألف جنيه وتم زيادتها خلال عام ٢٠٢٤ بنحو ١٨,٦٦٦ مليون جنيه من تحت زيادة رأسمال الشركة رغم عدم ممارستها لأية أنشطة حتى تاريخه ودون أن نقف على مبررات تلك

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
ذلك النشاط ولكن تم صدور قرارات سيادية بتخجم التعامل في سيارات ذوى الاحتياجات الخاصة المستعملة في النصف الثاني لعام ٢٠٢٤ ويتم حالياً إجراء تعديل بنشاط الشركة المرخص به وبالتبعية إعادة تصميم الاستغلال الأمثل للأرض لتعظيم العائد للمساهمين.	الزيادة في قيمة استثمارات الشركة بها. الأمر الذى نتج عنه تخجم سيولة نقدية في استثمارات متوقفة لا تدر أي عوائد عنها ما يشير لعدم دقة دراسات الجدوى الخاصة بتلك الاستثمارات.
نود الإشارة الى انه نظرا لما تم من قرارات الدولة السيادية بتخجم حركه استيراد سيارات المعاقين أدت إلى عدم خروج السيارات وبيعها بالمعدل الطبيعي مما أدى الى تكديس عدد السيارات بالميناء والتي تم نقلها الى مخزن المنطقة الحرة وعدم اتساع المخزن لذلك مما أدى لوجود سيارات خارج المخزن ولكن داخل كردون المنطقة الحرة وبالرغم من السعي لتغطيتها تأمينياً إلا أن شركات التأمين رفضت ذلك وجارى البحث عن بدائل أخرى لتغطية ذلك الخطر مع قيام الشركة بالتعاقد مع شركة أمن وحراسة لمتابعة تلك السيارات الموجودة خارج المخزن.	- تضمنت الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ نحو ٣١,٥٢٩ مليون جنيه تحت مسمى / أصول تعاقدية - المنطقة الحرة منها نحو ٢٧,٠٨٥ مليون جنيه قيمة السيارات المخزنة بفرع الشركة بالمنطقة الحرة وقد تلاحظ في هذا الشأن لجوء الشركة لتخزين نحو ٧٥ سيارة خارج المساحة المخصصة للتخزين بالمنطقة الحرة (وفقا لمحضر الجرد الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ببورسعيد ٢٠٢٤/١٢/٣١) وبما يخالف الشروط العامة لوثيقة تأمين الحريق الشامل رقم (٢٠٢٤/١٢/٣١) (١١٠٨٣٠٠٢٤٢٢) الصادرة من شركة قناة السويس للتأمين والتي تقضى بعدم التخزين نهائيا خارج مباني المخازن المؤمن عليها مما يمثل خطورة على تلك السيارات حال وقوع أي تلفيات لها. بالإضافة الى تحمل الشركة قيمة الأشغال مضاعف القيمة لشغل مساحة غير مخصصة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بشكل شهري.
أما بالنسبة للإشغالات فقد تم مخاطبة رئيس الإدارة المركزية للمناطق الحرة والموافقة على منح تخفيض ٥٠% بداية من ٢٠٢٥-١-١ مع العلم بأن تلك التكلفة سيتم إضافتها على مشتري السيارات عند خروجها.	يتعين الإفادة عن مبررات تخزين سيارات خارج الحيز المسموح به وضرورة تلافى ذلك حفاظا على حقوق الشركة.
نود الإشارة أنه نظرا للإجراءات الجديدة الصادرة بتنظيم استيراد السيارات المستعملة لذوي الاحتياجات الخاصة وتزامن توقيت هذه الإجراءات مع دخول ٨٩ سيارة من الميناء إلى المنطقة الحرة وهو ظرف طارئ أرغم إدارة الشركة على قبول تلك السيارات بدون تحصيل مبلغ التأمين وجارى حالياً مخاطبة التجار لتحصيل تلك الأمانات علماً بأن هذه المبالغ مغطاة في جميع الأحوال بثمان السيارات التي بحوزة الشركة وبوالصها باسم ايجيترانس مع العلم بأنه تم خروج ٦٥ سيارة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.	- تضمنت الحسابات الدائنة رصيد تأمينات للغير بالمنطقة الحرة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بنحو ١٨,١٧١ مليون جنيه قيمة التأمين المحصل نظير مقابل التخزين لعدد ٤٤٦ سيارة تخص العملاء بينما لوحظ وجود عدد ٨٩ سيارة أخرى غير محصل عنها أي أمانات بلغ المستحق عنها مبلغ ٧١٤٦٧ دولار.
مرفق لسيادتكم فاتورتي هاوس بلاس بإجمالي مبلغ ٦٨٥٥٧٣ جنيه وقد تم إصدار فاتورة بنصف المبلغ في ديسمبر ٢٠٢٤ وتم عمل استحقاق بباقي المبلغ وتم استلام الفاتورة المتبقية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥	يتعين بحث الأمر والإفادة عن مبررات عدم تحصيل أمانات من هؤلاء العملاء بسداد الأمانات على تلك السيارات حفاظا على أموال الشركة لدى الغير.
	- تضمنت المصروفات مبلغ بنحو ٦٨٦ ألف جنيه قيمة الهدايا السنوية التي تعاقدت الشركة عليها مع شركة هاوس بلاس للاستشارات التسويقية ولم نواف بعقد مبرم مع المورد في هذا الشأن لبيان القيمة التعاقدية لا سيما وأنه ورد فاتورة الكترونية منه بنحو ٣٤٣ ألف جنيه فقط وباقي المصروف معلى كاستحقاق لصالح المورد بحساب المصروفات المستحقة.
	يتعين موافاتنا بالمستندات المؤيدة لقيمة المصروف

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
	المشار إليه.
تم أعداد تحديث للتقييم وتم سداد أتعاب المستشار المالي وإرسال الدراسة لهيئة الرقابة المالية ضمن خطوات إنهاء إجراءات الاستحواذ على شركة نوسكو.	-تضمنت المصروفات نحو ٢٣٠ ألف جنيه قيمة استحقاق مصروف خدمات استشارية مالية وأعداد دراسة تقييم للشركة والشركات التابعة بمعرفة شركة ارتشر كابيتال طبقا للعقد المبرم معهم في ٢٠٢٤/١١/٣ رغم عدم موافقتنا بما يؤيد استلام التقرير النهائي المؤيد لتنفيذ تلك الأعمال قبل تاريخ ٢٠٢٤/١٢/٣١. يتعين موافقتنا بالمستندات المؤيدة واتخاذ اللازم في هذا الشأن.
تم التواصل مع مسئولي شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية وتم إبلاغهم بعقد الإيجار بين ايجيترانس ونوسكو وتم إبلاغنا بأنه طالما تقوم شركة هيرمس بتحصيل شيكاتها في مواعيدها فأنها لا تمنع في إجراء عملية الإيجار من الباطن ومرفق موافقة شركة هيرمس الكتابية على ذلك. وبخصوص وثيقة التأمين فيرجى العلم بأنه في حالة حدوث حادث لا قدر الله يقوم موظفي شركة ايجيترانس بإجراءات الفحص واستعاضة التأمين مع شركة التأمين مباشرة وخصوصاً أن عقد الإيجار متضمن تشغيل السائق (العامل بشركة ايجيترانس).	قيام الشركة بموجب عقد مؤرخ في ٢٠٢٣/١١/١٦ بتأجير الجرارات السابق شرائها بعقد تأجير تمويلي لشركة نوسكو دون أن نواف بموافقة شركة هيرميس على ذلك الإجراء، فضلا عن تعارض هذا الأمر مع الشروط الواردة بوثيقة التأمين على الجرارات والتي تتضمن عدم سريان التأمين على الجرارات اذا ثبت تأجيرها وقت وقوع الحادث. يتعين بحث الأمر والإفادة بشأنه مع ضرورة موافقتنا بالموافقة المشار إليها.
سيتم مراعاة ذلك.	لم توافينا الشركة بالرد على تقرير الإدارة عن الفحص المستندي للعام المالي ٢٠٢٤ والمبلغ للشركة برقم صادر ٥ بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢١ رغم استعجالنا أكثر من مرة بالمخالفة لأحكام المواد (١٢)فقرة رقم (١)، (١٧) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٧.
إدارة الشركة تولى اهتمام خاص لتحقيق الرقابة الداخلية وذلك من خلال إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية تقوم بأعداد تقارير دورية بناء على خطة معتمدة من لجنة المراجعة والتي أشارت ملاحظة الجهاز إلى تقاريرها وتتناول الإدارة التنفيذية النقاط الواردة بهذه التقارير بشكل إيجابي وسعى دائم للتطوير والتحسين أدى لمعالجة أكثرها مع الاستمرار في متابعة البعض المتبقي. مع العلم أن جميع عمليات الشركة تتم من خلال أعداد ومراجعة واعتماد ٣ أفراد مختلفين ومتدرجين في المستوى الوظيفي مما يوفر إجراءات رقابة وضبط داخلي بمستوى عالي. وفي حالة وجود نقاط ضعف إضافية غير المذكورة في تقارير المراجعة الداخلية فبرجاء الإفادة تفصيلياً للعمل	ما زال هناك مظاهر ضعف في إجراءات الرقابة والضبط الداخلي على عمليات ومشاريع الشركة والمحاسبات المرتبطة بها مثل العملاء والوكلاء وإصدار فواتير الإيرادات وقد أشارت تقاريرنا السابقة وكذلك تقارير لجنة الحوكمة والمراجعة الداخلية بالشركة الى هذا الأمر وهو ما يعرض الشركة لزيادة احتمال وقوع أخطاء جوهرية او ضياع حقوق لها لدى الغير. نوصى باتخاذ اللازم نحو تلافي أوجه القصور فيما سبق ذكره إحكاما للرقابة والضبط الداخلي.

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
على تفاديها.	
برجاء العلم أن النظام المالي القائم بالشركة مبني على مراكز تكلفة تمكن الشركة من إصدار تقارير إدارية متخصصة لكل نشاط أو إدارة مما يتيح للإدارة العليا الرؤية والمعلومات الكاملة التي تساعد على اتخاذ قراراتها المستقبلية وكذلك قياس مدى كفاءة وصحة تلك القرارات كما تسعى دائما لتطوير النظام المطبق بالشركة. ونحن على استعداد لشرح واستعراض نظام التكاليف لأعضاء الجهاز للوقوف على مدى كفاءته.	نوصي بتطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يحقق الرقابة على المصروفات وقياس اقتصاديات وكفاءة التشغيل للمعدات لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.
مرفق لسيادتكم تقرير مجلس الإدارة.	لم نواف بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على القوائم المالية للشركة ٢٠٢٤/١٢/٣١ للحكم على اتفاق البيانات المالية الواردة به مع ما هو وارد بدفاتر الشركة.

ثانيا: رد الشركة على تقرير القوائم المالية المجمعة في ٢٠٢٤/١٢/٣١

تقرير القوائم المالية المجمعة: أساس الرأي المتحفظ:	
لم نواف بالقوائم المالية لكل من الشركة المصرية لأعمال النقل الفني " إيتال " وشركة ايجيترانس لحلول المستودعات في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتقرير المراقب الحسابات عنها وقرارات الجمعية العامة لها حال انعقادها وكذا القوائم المالية للشركات الشقيقة في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وتقرير مراقب الحسابات عنها المعد عنها للوقوف على مدى وجود اضمحلال في قيمة استثمارات الشركة بها.	الشركة اعتمدت في أعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية المدققة للشركات التابعة والشقيقة ومرفق لسيادتكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات.
ورد بالإيضاحات المتممة "الإيضاح رقم (٤٠) - أحداث هامة " قيام الشركة بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٩٩٧١ سهم وبما يوازي ٩٩,٩٩% من رأسمال الشركة الوطنية لخدمات النقل وأغالي البحار "نوسكو" بقيمة عادلة لسهم هذه الشركة قدرها ٥٨,٠٢٣ جنيه مصري / سهم مقابل زيادة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة ايجيترانس بعد تقييم القيمة العادلة لسهم شركة ايجيترانس ٢,٥٩٤ جنيه مصري/سهم حيث سبق تقدير القيمة العادلة لسهمي الشركتين بمعرفة المستشار المالي / شركة ارتشر للاستشارات المالية عن الأوراق المالية قدم عنهما مراقب الحسابات الخارجي للشركة تقريره ومن ثم تحدد معامل المبادلة بينهما ليصبح سهم من اسهم شركة ايجيترانس مقابل ٠,٠٤٤٧ سهم من اسهم الشركة الوطنية لخدمات النقل وأغالي البحار "نوسكو" وتمت الموافقة على تلك الإجراءات بجلسة مجلس الإدارة	تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسات والتقييمات قد تم أعدادها من قبل شركات مستقلة ومحايدة والمنوطة بمراجعة تلك الدراسات والتقييمات "الهيئة العامة للرقابة المالية" والتي أصدرت موافقتها على تلك الدراسات بالإضافة الى تقرير مراقب الحسابات على التقييمات.
	بالنسبة لمبلغ ٤,٦٠٣ مليون جنيه فإنه لم يتم إدراجه بالخطأ بالقوائم كما هو مذكور، بل هو مبلغ تم تحصيله بالفعل ومثبت بشهادة البنك التجاري الدولي ويتمثل في دفعة مسددة من تحت حساب زيادة رأس المال لصالح بنك الاستثمار القومي ومعلقة لحين الانتهاء من إجراءات الاستحواذ على شركة نوسكو. مع العلم بأنه مع العلم بأنه تم الحصول على شهادة من هيئة الاستثمار بزيادة رأس المال (مرفق رقم ٦)
	تم الاجتماع بمسئولي شركة المجموعة المالية هيبرمس للحلول التمويلية وتم إبلاغهم بنية الشركة في

الاستحواذ على نوسكو وتم إبلاغنا بأنه طالما تقوم شركة هيرمس بتحصيل شيكاتها في مواعيدها فهد لا تمنع وطلبت إمدادها بالهيكل الجديد للمساهمين بعد عملية الاستحواذ.

بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢٣ واعتمادها من الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٢٣ وإقرار زيادة رأسمال الشركة المصدر ليصبح نحو ٣٢٤,٩٤٩ مليون جنيه مصري بدلا من نحو ١٥٦,٠٦٢ مليون جنيه بزيادة بنحو ٦٨,٨٨٧ مليون جنيه عبارة عن ٦٧١١٢٩٣٣ سهم لمساهمي الشركة الوطنية لخدمات النقل وأعلى البحار "نوسكو" و ١٧٧٤٣٨٤ سهم للمساهم / بنك الاستثمار القومي كأسهم زيادة مدفوعة نقدا ونشبر في هذا الأمر الى ما يلي :

تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات أثناء انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٩/يوليو/٢٠٢٣ على الموضوع المعروض عليها بشأن عملية الاستحواذ ومبادلة الأسهم لعدم موافقتنا بتقرير الدراسة العادلة للأسهم الشريكتين المقدمتين من المستشار المالي شركة ارتشر وكذا تقرير مراقب الحسابات الخارجي عنهما ولم نواف بهما حتى تاريخه رغم طلبنا كتابيا ذلك اكثر من مرة، الأمر الذي من شأنه عدم تمكننا من الوقوف على صحة تقييم سهمي الشريكتين وسعر المبادلة بينهما.

أدرجت الشركة بالخطأ ضمن حقوق الملكية نحو ٤,٦٠٣ مليون جنيه تحت مسمى دفعات مسددة من تحت زيادة رأس المال " حصة بنك الاستثمار" رغم عدم اعتماد محضر الجمعية غير العادية المؤرخ ٢٠٢٣/٧/٩ من الجهات المختصة وعدم إتمام إجراءات المبادلة والتأشير في السجل التجاري للشركة بتلك الزيادة.

لم نواف بموافقة كتابية من شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية وذلك بشأن التغيير المزمع حدوثه في هيكل المساهمين بالشركة (بعد الاستحواذ) التزاما بالتعهد الوارد في عقد التأجير التمويلي المبرم بينهما في ٢٠٢١/٠٣/٢٠.

يتعين ضرورة موافقتنا بالتقارير الخاصة بتقييم أسهم كلا الشريكتين وتقارير مراقبي الحسابات عنها للوقوف على صحة التقييم والمبادلة وكذا موافقة شركة المجموعة المالية هيرمس للحلول التمويلية المشار إليها مع ضرورة إجراء التصويب فيما أدرج بالخطأ كمبالغ مسددة تحت زيادة رأس المال بحقوق الملكية

٢- طلب الأستاذ/ ماجد شوقي رئيس الجمعية من السيد الأستاذ /حازم محمد الرجال - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن - مراقب حسابات الشركة - تلاوة التقرير الخاص بهم على القوائم المالية للشركة في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقد قام سيادته بتلاوة التقرير.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة
للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) في ٢٠٢٤/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجنترانس) - شركة مساهمة
مصرية

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المستقلة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن أعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتطلب هذه المعايير من الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المستقلة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والافصاحات في القوائم المالية المستقلة، وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المستقلة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بأعداد القوائم المالية المستقلة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المستقلة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المستقلة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي غير المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أداؤها المالي غير المجمع وتدققاتها النقدية غير المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بأعداد هذه القوائم المالية المستقلة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات. وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المجمعة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) في ٢٠٢٤/٢٢/٣١

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة مصرية:

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) " شركة مساهمة مصرية " وشركاتها التابعة "المجموعة" "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكذا القوائم المجمعة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن أعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بأعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والأفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام الشركة بأعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف. ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في الشركة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع للشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بأعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات مكتب حازم حسن KPMG على تقرير تطبيقات الحوكمة في



إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة مصرية

محمد إبراهيم
نيل لطف
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) عن عام ٢٠٢٤

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة
مصرية عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) - شركة مساهمة
مصرية

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن أعداد وعرض تقرير مجلس إدارة الشركة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة
المعد بواسطة إدارة الشركة المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيترانس) (شركة مساهمة مصرية) عن
السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار
إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن أعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير
مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية لمجلس إدارة الشركة. كما أن مجلس
إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة
للمراقبة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة
المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في أعداد وعرض تقرير مجلس
الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية
لمجلس إدارة الشركة، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري
لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار
الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت إجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة
والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن أعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على
المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس
لاستنتاجنا.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم
تتضمن الجوانب غير الكمية، أو مدى فاعليتها، أو صحتها، أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة
الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانته، والإدارة التنفيذية، والمخالفات، والأحكام. ومن ثم لم تمتد
مسئوليتنا أو إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير إلى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة
وفاعليته.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض
آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع المصادقة على تقارير
مراقبي الحسابات على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ورد الشركة على ما ورد بهما
من ملاحظات كما قررت الجمعية بالإجماع المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن تطبيق إجراءات الحوكمة
بالشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وتقرير مراقب حسابات الشركة على ما ورد فيه.

اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في
٢٠٢٤/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في
حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

السند الثالث:

عرض السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الجمعية على السادة مساهمي الشركة القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة المتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ وقوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١.

البند الرابع:
اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١

قام السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الجمعية بعرض حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة الخاص بتوزيع الأرباح على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد حساب توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة على السادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بواقع ٠,٢٥ جنيه مصري للسهم للسادة مساهمي الشركة على أن يتم الصرف خلال شهر يوليو ٢٠٢٥ لحملة السهم بعد التنسيق مع شركة مصر للمقاصة للتسوية والحفظ المركزي والبورصة المصرية:

جنيه	جنيه	البيان
	٩٨,٨٤٨,٨٣٦	أرباح مرحلة
	٢٠٤,٧٢٢,٧٥٨	صافي أرباح عام ٢٠٢٤
	١٠,٢٣٦,١٢٨	٥% احتياطي قانوني
٢٩٣,٣٣٥,٤٥٦		صافي الربح القابل للتوزيع
٤٧,٢٥٠,٠٠٠		مبلغ الأرباح المقرر توزيعها
التوزيعات		
جنيه	جنيه	البيان
	٤,٧٢٥,٠٠٠	١٠% نصيب العاملين
	٧,٨٠٢,١٢٥	توزيع أول بواقع ٥% من رأس المال المدفوع للمساهمين
١٢,٥٢٨,١٢٥		أجمالي عاملين وتوزيع أول مساهمين
٣٤,٧٢١,٨٧٥		المتبقي من الأرباح الموزعة
	٣,٤٧٢,١٨٨	١٠% مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٣١,٢٤٩,٦٨٨		المتبقي بعد التوزيع الأول
توزيع ثاني		
	٣١,٢٤٩,٦٨٨	توزيع ثاني مساهمين
٢٤٦,٠٨٥,٤٥٦		أرباح مرحلة

ملخص التوزيعات لحملة الأسهم

الجني المركزي
KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون
محمد إبراهيم
سجل التجار



٢٠٢٥/٧/٣٠ يصرف في	٢٩,٠٥٢,٨١٣
-------------------	------------

البند الخامس: إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١

عرض السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الجمعية على السادة المساهمين إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بإجماع الحضور إبراء ذمة كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

البند السادس: اعتماد عقود المعاوضة التي تم إبرامها خلال العام المنتهى في ٢٠٢٤/١٢/٣١ والموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١

عرض السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الجمعية عقود المعاوضة التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٤ وطلب من الجمعية الموافقة على الترخيص مقدما لمجلس الإدارة بإبرام عقود المعاوضة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١، وبعد المناقشة:

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بالإجماع الآتي:
١. اعتماد كافة عقود المعاوضة والعقود والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تمت خلال عام ٢٠٢٤ على النحو التالي:

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة ويلهيمسن لخدمات الموانئ مصر ش.م.م. - دعم فنى	٣٠,٠٠٠ دولار أمريكي
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	قيمة العقد
شركة إيجيترانس لحلول المستودعات - دعم فنى	٤٦,٢١٢ دولار أمريكي
الشركة المصرية لأعمال النقل الفنى (إيتال) - دعم فنى	١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري

٢. اعتماد الترخيص لمجلس إدارة الشركة لإبرام عقود المعاوضة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠٢٥ على النحو التالي:

(١) عقود المعاوضة مع الشركات الشقيقة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة ويلهيمسن لخدمات الموانئ مصر ش.م.م. - دعم فنى	\$ ٣٠,٠٠٠
(٢) عقود المعاوضة مع الشركات التابعة	
اسم الشركة	قيمة العقد بدون ضرائب
شركة إيجيترانس لحلول المستودعات - دعم فنى	\$ ٥٠,٠٠٠
(٣) عقود المعاوضة مع اطراف ذات علاقة	



البند السابع:
تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة الشركة عن عام ٢٠٢٥

القرار

قررت الجمعية العامة العادية بالإجماع الموافقة على تحديد بدلات حضور الجلسات ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة عن عام ٢٠٢٤ كما يلي:

أولاً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة لجلسات المجلس واللجان المنيقة عنه

تقترح اللجنة تحديد بدلات الحضور ومصاريف الانتقال لجميع أعمال المجلس من جلسات المجلس واللجان المنبثقة عنه على النحو الآتي:

- بدلات الحضور شهريا مبلغ ٣٢٠٠ جنية
- مصاريف الانتقال شهريا مبلغ ٤٠٠٠ جنية

على أن يتم صرف هذه المبالغ (بدلات الحضور ومصاريف الانتقال) كنسبة وتناسب لحضور جلسات المجلس واللجان المنيطة عنه خلال الشهر لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

ثانياً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية

يقترح مجلس الإدارة تحديد بدلات الحضور ومصاريف الانتقال لاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية على النحو الآتي:

- بدل الحضور مبلغ ٣٠٠٠ جنيهه
- مصاريف الانتقال مبلغ ١٥٠٠٠ جنيهه

على أن يتم الصرف وفقا للحضور الفعلي الاجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية لكل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. في حالة انعقاد الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في يوم واحد يتم صرف بدل الحضور ومصاريف الانتقال مرة واحدة للجمعيتين. في حالة عدم اكتمال النصاب وإعادة الانعقاد مرة أخرى يتم صرف بدل الحضور ومصاريف الانتقال مرة واحدة فقط عند اكتمال النصاب.

ثالثاً: بدلات حضور ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء اللجان من غير أعضاء مجلس الإدارة

يقتراح مجلس الإدارة تحديد بدلات الحضور ومصاريف الانتقال لأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس إدارة من غير أعضاء مجلس الإدارة كالآتي:

- مصاريف الانتقال للجلسة الواحدة مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه عن كل جلسة ووفقا للحضور الفعلي.

رابعاً: الموافقة على تحديد المكافأة الشهرية لرئيس مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٥

الإدارة العامة
و
الادارة العامة

٤٠٠٠٠٠
KPMG حازم حسين
مستشار قانونيون ومستشارون

EGYtrans

محمد ابراهيم
دعوت الہدی

• مكافأة رئيس مجلس الإدارة مبلغ ١٠٨٠٠٠ جنيه خالصة الضرائب شهرياً.

ويعتبر حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه واجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية حضوراً فعلياً ويسري عليه أحكامه تماشياً مع قرار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ١٦٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١٨.

القرار

وافقت الجمعية العامة بإجماع الحضور على أن يتم صرف البدلات المذكورة اعتباراً من ٢٠٢٥/١/١.

البند الثامن: تعين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بالإضافة الى السادة الجهاز المركزي للمحاسبات

عرض السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الجمعية على السادة المساهمين الموافقة على تعيين الأستاذ / خالد محمود سمير - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جم (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية بالإضافة إلى الجهاز المركزي للمحاسبات وتحديد أتعابه بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جم (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية، وبعد المناقشة:

القرار

وافقت الجمعية العامة بإجماع الحضور على الآتي:

- تعيين الأستاذ / خالد محمود سمير - الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ وتحديد أتعابه بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جم (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.

- تحديد أتعاب السادة الجهاز المركزي للمحاسبات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١ بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جم (فقط مائتان وخمسون ألف جنيه) لمراجعة القوائم المالية.

البند التاسع: اعتماد التبرعات التي تمت خلال العام المنتهي ٢٠٢٤/١٢/٣١ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام المالي ٢٠٢٥ فيما يزيد عن ألف جنيه

عرض السيد الأستاذ / ماجد شوقي رئيس الجمعية حدود التبرع المخولة لمجلس الإدارة في ضوء موافقة الجمعية العامة العادية السابقة كما أفاد بأنه معروض على الجمعية الموافقة على التبرع خلال عام ٢٠٢٥ في حدود ١٥٠ ألف جنيه ومبلغ ١٥٠ ألف جنيه للمسئولية الاجتماعية للشركات.

القرار

قررت الجمعية العامة العادية للشركة بإجماع السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع اعتماد ما تم صرفه خلال عام ٢٠٢٤ والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠٢٥ كما يلي:

- بند التبرعات ١٥٠٠٠٠ جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).

- بند المسئولية الاجتماعية للشركات ١٥٠٠٠٠ جنيها (مائة وخمسون ألف جنيه فقط لا غير).

انتهى اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة الرابعة من عصر نفس اليوم.

المجلس المركزي للمحاسبة
رؤساء المجلس
د. محمد فوزي
د. محمد فوزي

أ. ه. ه. ه.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة السيد الأستاذ / هشام حامد هاشم - المحامي بطاقه رقم ٢٦٨١٠٠٨٠١٠٤٣٥٩ والسيد / محمد إبراهيم مصطفى المحامي بطاقه رقم ٢٨٨١٠٠٢٠٣٠٠١٥٦ مجتمعين أو منفردين في اتخاذ إجراءات اعتماد محضر الجمعية العامة العادية عاليه في التوقيع نيابة عن الشركة أمام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والسجل التجاري وأي جهة حكومية أخرى يستلزم التوقيع أمامها لاعتماد محضر إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة.

أمين السر
رانيا فاروق بسطويسى



جامعي الأصوات
السيدة / نهلة لطفي
السيد / محمد إبراهيم مصطفى أحمد

مراقب الحسابات
أ. / حازم الرجال
مكتب حازم حسن KPMG



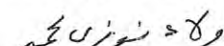
KPMG

المحاسبون القانونيون
الجهاز المركزي للمحاسبات
(مراقب الحسابات)

مراجع أول

(محاسب / محمد أحمد مصطفى)

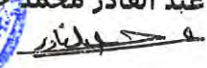

مراجع أول

(محاسب / ولاء فوزي محمد شريف)


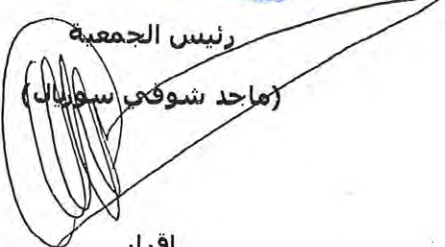
وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة

(محاسب / اشرف عادل الغندور)


وكيل الوزارة ونائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عبد القادر محمد حامد)


رئيس الجمعية

(ماجد شوقي سوريال)


إقرار

أقر أنا ماجد شوقي سوريال بصفتي رئيس الاجتماع بالاحتفاظ بجميع الوثائق والمستندات المؤيدة لما ورد بالاجتماع فى مقر الشركة واتفاقها واحكام القانون والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته والالتزام بتقديمها عند الطلب وبأنني مسئول مسئولية قانونية كاملة عن صحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك في مواجهة الغير والمساهمين أو الشركة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

المقر بما فيه
رئيس الاجتماع



محضر اجتماع مجلس إدارة (العام) ٢٠١٩/١٩
 اجتماع اول جلسة ٢٠١٩/١٩
 اجتماعات ٢٠١٩/١٩
 مباحثات
 تحت المراقبة
 المحضر
 ٢٠١٩/١٩
 اجتماع اول



(قطاع الشؤون القانونية)

Legal Affairs Sector

الإدارة المركزية لشؤون التأسيس والشركات

٢٠١٩/١٩
 اجتماع اول

أقر أنا / محمد إبراهيم مصطفى
 بصفتي / مقرر
 اجتماع (جمعية عامية) شركة : المحضرية كذا في التوثيق والكتابة - المبررات
 المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٠ عدد صفحات المحضر (٣٥) صفحة - عدد النسخ (١) نسخة، وذلك تحت مسئوليتي
 ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبأنني مفوض في تسليم وإستلام المحضر.
 وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (٢٠٥) بموجب إيصال رقم (١١٨٤٤٢٢)
 بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٠ والمقدم للهيئة بتاريخ : ٢٠١٩/٨/٢٠
 توقيع مقدم الطلب
 محمد إبراهيم مصطفى

"دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة
 بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159
 لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر
 أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير
 عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

ملاحظات الهيئة : ينص التصديق على مخطوط القرارات وفقا وعلى الشركة
 مراعاة المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية لقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١
 بموجب الانشغال السنوي وعلى الشركة مراعاة قواعد توزيع الارباح وعلى
 الشركة اكمال حكم المادة ٤٤ لوائح القانون بشأن مصادرة اعضاء مجلس
 الادارة في تجديد رواتبهم ومكافأتهم او ابداء ذمتهم وعلى الشركة مراعاة المادة
 ٩٩ لوائح القانون بشأن عقود المعاوضة ومراعاة المادة ١١ لوائح القانون
 بشأن التبرع وبشأن التصديق في ضوء قرار الرئيس التنفيذي للهيئة رقم ١٦ لسنة
 ٢٠١٩

المدير العام

مدير الإدارة

المحامي



٢٠١٩/٨/١٩

F-ISS/B-01-09